

الخطر الاسيراني في الخليج العربي

بناسبة
عيد العمال
العالمي



الطبقة العاملة البنانية خلال عام المقاومة والنضال الوطني



المغرب من المازق الاقتصادية
إلى مؤتمر القمة.. إلى الاعتقالات



رسالة
خاصة

البنك العربي المحدث

يدخل عامه الحادي والأربعين مسجلاً أرقاماً جديدة في الأرباح والاحتياطي
مستزافاً أداء رسالته مع تحفظه الشديد وتقيده بالأسس المصرفية الصحيحة

البنك العربي المحدث

الميزانية العامة كمتاهة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩

البنك العربي المحدث (في التوسيع) المحدث
الميزانية كمتاهة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩

١٩٦٨	١٩٦٩	المطلوبات
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	تقدي في الصندوق والبنك
٣.٩٦٢.٨٨٨	٦.٦١٥.٥٠٠	كشالات مخصصة
٢٤.٦٣١.٩٨٧	٢٨.٢٩٠.٢٠٩	حسابات مدينة لعملاء
٧٤.٠٠٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠.٠٠٠	سجلات مقابل ومن
٥.٢٩٤.٤٥٥	٥.٥٣٧.٣٣٣	مستندات حكومية
٧٦.٠٤٣	٨٨٧.٤٠٢	موجودات أخرى
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	مجموع الموجودات
٤٠.٢١٩.١٥٠	١١.٧٧٨.١٤٦	تعدادات للملاء مقابل كشالات واعتمادات (له مقابل)
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	المطلوبات
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	رأس المال والأحيازات
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	رأس المال (مؤقت كمال)
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	الأحيازات الأجنبي
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	الأحيازات الخاص
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	الربح الصافي
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	مجموع المطلوبات
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	كشالات واعتمادات (له مقابل)

البنك العربي المحدث (في التوسيع) المحدث

١٩٦٨	١٩٦٩	المطلوبات
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	تقدي في الصندوق والبنك
٣.٩٦٢.٨٨٨	٦.٦١٥.٥٠٠	كشالات مخصصة
٢٤.٦٣١.٩٨٧	٢٨.٢٩٠.٢٠٩	حسابات مدينة لعملاء
٧٤.٠٠٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠.٠٠٠	سجلات مقابل ومن
٥.٢٩٤.٤٥٥	٥.٥٣٧.٣٣٣	مستندات حكومية
٧٦.٠٤٣	٨٨٧.٤٠٢	موجودات أخرى
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	مجموع الموجودات
٤٠.٢١٩.١٥٠	١١.٧٧٨.١٤٦	تعدادات للملاء مقابل كشالات واعتمادات (له مقابل)
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	المطلوبات
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	رأس المال والأحيازات
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	رأس المال (مؤقت كمال)
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	الأحيازات الأجنبي
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	الأحيازات الخاص
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	الربح الصافي
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	مجموع المطلوبات
٣٢٦.٨٨١.٥٣٤	٤١٥.٥٤٢.٢٤٠	كشالات واعتمادات (له مقابل)

البنك العربي المحدث (في التوسيع) المحدث

أضواء وحقائق

* بالرغم من توتر الحالة في البلاد العربية ارتفعت إيرادات البنك العربي عام ١٩٦٩ فبلغت ٨.٤١٣.٠٩٤ دينار محققه زيادة فيها ٩.٤٥٥.٥٥٢ دينار عن العام السابق. فأصبح مجموع رأس المال المدفوع بالكامل والأحيازات للمؤسسين الأردنية والسويسرية ما يعادل ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية بعد إضافة حوالي ٩.٠٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية إلى الاحتياطيات.

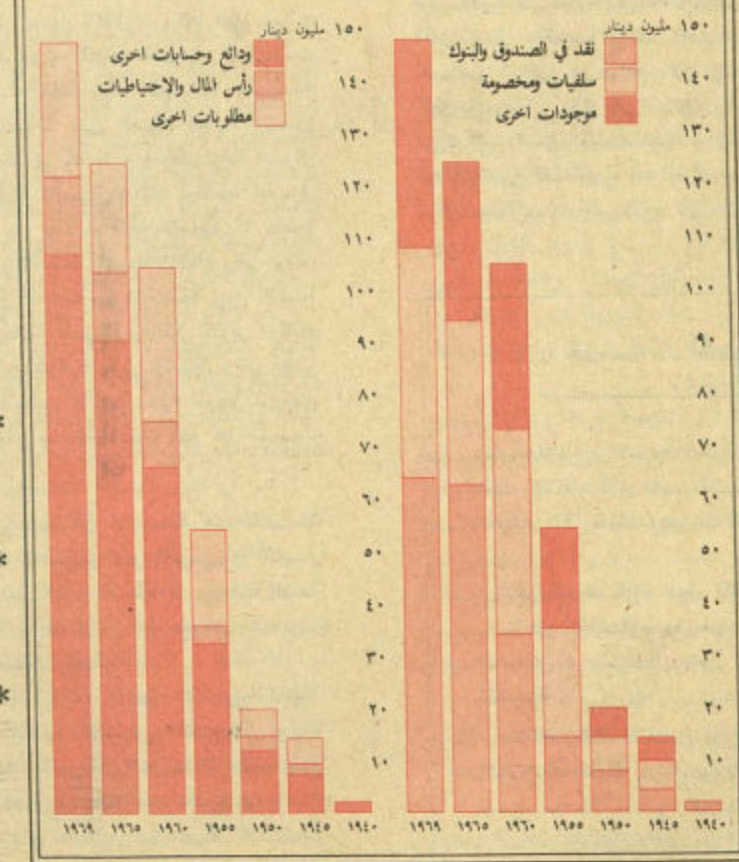
كذلك لم تنقص أو تتأثر كثيراً البود المهمة في ميزانية البنك العربي على الرغم من اشتداد المنافسة وتعاقب الأزمات. وقد بلغت الودائع ١٠٦.٥٥٧.٧٧٠ دينار (حوال ٩٣٥.٠٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية) بدلاً من ١٠٨.٨١٨.٣١٣ دينار للسنة السابقة والنقص الطفيف الذي حدث في بعض البود في نهاية ١٩٦٩ ناتج عن عدم إدراج أرقام ميزانية فرعنا في عدن تأميمه وانتقال فرعينا في الجمهورية العربية الليبية إلى المؤسسة الليبية الجديدة تحت اسم «مصرف العروبة» التي يملك البنك العربي منها ٤٩٪ والباقي للحكومة الليبية.

* سجلت الودائع رقماً قياسياً لدى المؤسسة السويسرية الشقيقة «البنك العربي» في الخارج حيث زادت الودائع من ٣٢٩ مليون فرنك سويسري في العام الماضي إلى ٤٢٢ مليون فرنك في نهاية هذا العام أي بزيادة قدرها ٢٨٪.

* درج البنك العربي على سياسة المحافظة على نسبة سيولة عالية. بلغت (نسبة النقد للودائع) في نهاية ١٩٦٩ حوالي ٦٠ بالمئة. ولو أخذنا بالاعتبار السندات الحكومية والأشهر التي تعتبر أموالاً سائلة لارتفعت نسبة السيولة إلى نحو ٦٦ بالمئة.

* في لبنان استمرت فروع البنك العربي في أداء رسالتها رغم المنافسة الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال العربية إلى الخارج بسبب ارتفاع القوائم. وقد بلغت الودائع في فروع لبنان ٣٨٤.٨٥٦.٩٢١ ليرة لبنانية.

تطور الميزانية العامة للبنك العربي المحدث



الفروع والمؤسسات التابعة والشقيقة

* إن مؤسسة البنك العربي منذ تأسيسها لم تعمل لصالح فرد معين أو بلد واحد بل استلخمة لخدمة الاقتصاد العربية جمعاء. فانتشرت فروعها في الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج وأصبحت المجال للمواطنين العرب مع مختلف أقطارهم يساهمون في المؤسسة التي أصبح يملكها ما يقرب من ٢٥٠٠ مساهم.

* أما بالنسبة للفروع الجديدة تحت التأسيس فقد حصل البنك على إذن من حاكم إمارة أبو ظبي لافتتاح فرع في مدينة أبو ظبي. كذلك افتتح فرع جديد في مدينة دبي وهناك إذن لفتح فرع في إمارة عجمان في الخليج العربي. وسيتفتح البنك فرعاً جديداً في جبل اللويدي بمدينة عمان ليخفف الضغط عن الفرع الرئيسي.

* وجدير بالذكر أنه أصبح للبنك العربي بالإضافة إلى فروع مؤسسات تابعة وهي البنك العربي (نيجيريا) المحدود في لاغوس وكانو. والبنك العربي ش.م.م. في فرانكفورت ألمانيا. أما المؤسسات الشقيقة فهي مصرف العروبة في طرابلس وبنغازي في الجمهورية العربية الليبية التي يملك البنك العربي ٤٩٪ من أسهمه. وكذلك البنك العربي (في الخارج) المحدود في زوريخ وسنيت.

* وقد جرت خلال عام ١٩٦٩ دراسات واتصالات لتأسيس اتحاد بنوك عربية وأفريقية برأسمال قدره مائة مليون فرنك فرنسي جديد ساهم البنك العربي بنسبة مائة مليون فرنك من أصل رأسمال هذا البنك العربي الأفريقي الذي تم التوقيع على بروتوكول تأسيسه في باريس في أوائل عام ١٩٧٠.

يوجد في البناء الحديث الذي يشغل فرع البنك العربي المحدود في بيروت جزءاً منه عجلات ومكاتب وطوايق معدة للايجار تنفذ بمدخل خاص ومساعد مستقل ومرآب (كراج) كبير يتسع لسيارات المستأجرين والعملاء. ولقد أصبح هذا البناء مركزاً للبنوك ولشركات الطيران العالمية. ولا يزال فيه مجال لتأجير مكاتب لمختلف الأعمال. أما الجزء الخاص بالبنك العربي فقد زود بأحدث الماكينات وأجمل الأثاث. ويعرف محصة معدة للايجار تقع في الطابق الرابع تحت سطح الأرض. وبصناديق فولاذية موجودة أيضاً في غرف محصة وهي معدة للايجار لمن يرغب من الأفراد والشركات.

أرقام الهاتف: ١٠/٢٥٠٢٤٠ خطوط ٩/٢٥١١٥١ خطوط

بيان الجبهة الديمقراطية في ذكرى عيد العمال العالمي

شريط عمليّات الجبهة الديمقراطية الديمقراطية

أصدرت الجبهة الديمقراطية البيان التالي بمناسبة عيد العمال :

تحت شعار يا عمال العالم اتحدوا يحتفل اليوم عمال العالم بيوم الطبقة العاملة العالمية التي قادت نضالات بطولية وخاضت صراعات قاسية في عموم الكرة الأرضية نجاه كافة الطبقات الاجتماعية والبرجوازية الصغيرة ، وضد كافة الاتجاهات الإصلاحية والاقتصادية والفاخرة التي ما فتئت تظهر باستمرار في أرساط المثقفين وأوساط الطبقة العاملة ذاتها ، ان مجموع النضالات الثورية التي قادتها الطبقة العاملة وأحزابها السياسية الثورية المسلحة بايديولوجيتها الثورية الماركسية اللينينية تمثل اليوم رصيدا عظيما لكافة الشعوب المضطهدة والمضالفة ضد كل اسباب القهر والاستغلال القومي والطبقي والثقافي وفي مقدمتها شعوبنا العربية التي لا يزال قسم منها يبرز تحت وطأة الاستغلال الاستعماري وفقر قسوى الامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية . كما تصانى جماهيرنا العربية في أكثر من منطقة أوالنا من القهر القومي الشوفيني . ودولة اسرائيل تمثل التعبير الصارخ

عن ذلك حيث تكثفت الحركة الصهيونية وهي التعبير الايديولوجي والحسي عن البرجوازية اليهودية ، وبكسب العلاقات التاريخية والجدلية بينها وبين الرأسمالية العالمية ، وبفعل مجمل الظروف المختلفة والاعتبارات القاتمة تكثفت هذه الحركة ان تطرد شعوب فلسطين وتهارس ضده كافة ألوان القهر . ان سقوط فلسطين وقيام الدولة الصهيونية جاء دليلا ملموسا وصارخا على فشل وتداعي طبقة الإقطاع والبرجوازية الكومبرادورية التي كانت على رأس حركة التحرر حيث تولت قيادتها بحكم وجودها السياسي وبرامجها المعوجة عن مواجهة الاستعمار وتحقيق مهام مرحلة التحرير الوطني كما جاءت تجربة ما بعد ١٩٤٨ في ظل قيادة البرجوازية الصغيرة ردا على نكبة ٤٨ ، وناضلت من أجل رفض برنامجها (أي الإقطاع والبرجوازية) السياسي والإيديولوجي وأخضت حركة التحرر الوطني في عموم النخبة لاتها السياسي لتؤدي بالنهاية الى اخضاع حركة التحرر الوطني أمام الامبريالية والصهيونية والبرجوازية الصغيرة ، وتمثل ذلك بشكل صارخ وملموس في هزيمة التجربة الطويلة لجماهيرنا العربية

والفلسطينية وفي سقوط وانتهيار ابيدولوجية وبرنامج الإقطاعية والبرجوازية الكومبرادورية وعجزه الكامل عن انجاز مهام مرحلة التحرير الوطني ، وثبت ايضا وأساسا سقوط برنامج البرجوازية الصغيرة العربية والفلسطينية وعدم قدرتها على قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية في مآزق الانتصار لربطت بوضوح قدرتها على قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية في مآزق ليس من السهل الخلاص منه ، لذلك يصحى الطريق الجديد للخلاص الوطني مستجيلا بمعزل عن قيادة البروليتاريا للحركة الجماهيرية لتحقيق مهمات مرحلة التحرر الوطني بما فيها تحرير فلسطين ورهنا بقدرة البروليتاريا العربية والفلسطينية على التصدي قياداة كافة الطبقات صاحبة المصلحة في مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية بالوانها المختلفة وتعبئتها وتنظيمها ضمن جبهة وطنية عريضة تمثل فيها الطبقة العاملة وحزبها السياسي الماركسي اللينيني الطليعية القائدة التي تمتلك برنامجا وطنيا جديرا يؤدي لحل معضلات التحرر الوطني الديمقراطي .

وفي عيد العمال العالمي ، نشد نضالات الطبقة العاملة العربية والفلسطينية ويشد تمسكها ببيانها الماركسية اللينينية . ومن انتفاضة عمال هوان المحتجة على برامج البرجوازية الصغيرة وممارستها السياسية الى انتفاضة عمال الأردن في ١٠-١٠ لحماية حركة الجماهير « حركة المقاومة » الباسلة ، تسير مواكب العمال من معركة الى معركة ومن انتصار الى انتصار فمسلحة بأفكار ومبادئ الماركسية اللينينية . نحية الى عمال العالم في عيدهم الوطني ، ونحية الى عمال حلوان وأرواح عمال ابي زعبل الذين سقطوا برصاص القدر الايديالي الصهيوني والصلاحي . ونحية الى عمال معامل الاسمنت والقوسفات والتنج وغيرها في الأردن الذين تصدوا ببسالة للمحاولات المشبوهة لتصفية القضية الفلسطينية وللحل السلمي ، والذين ناضلوا بشرف من أجل حرية شعبهم وكرامته . لنضال بتصميم وعناد تحت رايات الماركسية اللينينية .

لتمل بحزم في قلب جبهة عالمية عالية لمواجهة الامبريالية والصهيونية والنضال من أجل بناء مجالس الشعب الثورية لدعم وحدة الطبقة العاملة العربية والعالمية . ولنفترض نضالنا المشترك في كل انحاء العالم . الجبهة الشعبية الديمقراطية كما أصدرت الجبهة أيضا البيانات العسكرية التالية : بيان عمليات رقم ٣٠٢ ١ - قامت قوة مشتركة من الجبهة الشعبية الديمقراطية وحركة فتح بالتوغل داخل الأرض المحتلة حيث قامت بزرع شبكة القمام وطوربيدات ناسفة على طول ٣٦ مترا من الحواجز الالكترونية الشائكة المنصوبة على الطريق الرئيسي بين مستعمرتي اجودت يعقوب ومسادا . وقد تم تفجيرها تمام الساعة التاسعة مساء يوم ٢٦-٤-٧٠ مما أدى الى تدمير الحاجز ، وحل القمام مجاور له . وقد رد العدو بقصف المنطقة بمدفعاات ايراتها بمدافع الهاون . هذا وقد قامت القوة المشتركة بدمار الهاون الثقيلة على مستعمرات اشود يعقوب ومسادا وشمار هاجلون وقد أدى القصف الى اشغال النار بالمستعمرات وتم تدمير اجزاء حيوية بها ، وقد رد العدو بقصف معاكس لمنطقة الا ان المجموعات عادت بسلا . ٢ - قام اثنان من قناصنا بالطلاق النار على اثنين من جنود العدو الاول في مراقبة الخطيب في الغور الاوسط يوم ٢٤-٤-٧٠ والثاني برواقية الجنوبية في الغور الاوسط بتاريخ ٥-٥-٧٠ حيث تم قتلها ، وعاد قناصنا الى قواعدهم ساكنين .

بيان عمليات رقم ٣٠٤ ١ - قامت احدى مجموعتنا المقاتلة مساء ٢٨-٤-١٩٧٠ وفي الساعة ٨ بالتصدي لهجومه لافراد العدو لراية ام الشروذ ببنيران رشاشاتهم الخفيفة مما أدى الى اصابة اثنين من جنود العدو وحاول العدو سحقها غير ان مجموعتنا تصدت لمحاولتهم وانزلت اصابة ثالثة . فتح العدو بعدها نيران مدافعه ولكن المجموعة تكثفت من العودة الى قواعدها سالة . ٢ - اطلق احد قناصنا النار صباح ٢٨-٤-١٩٧٠ على احد جنود العدو في تل دياب بمنطقة معاز حاييم فأراداه قتيلا .

بيان عمليات رقم ٣٠٥ ١ - قامت احدى مجموعتنا المقاتلة بتاريخ ٢٩-٤-١٩٧٠ وفي تمام الساعة الحادية عشرة والنصف باقتحام كمين للعدو يقع جنوب غربي مستعمرة المارة . وقد استخدم رفاقنا في هذا الهجوم الرشاشات الخفيفة والذخائف الصاروخية .

كلمة شكر الى افريقيا الغربية

تشكر أسرة « الحرية » جميع السادة الغربيين في افريقيا الغربية ، الذين ساهموا بانجاح مهمة مدير ادارة المجلة خلال رحلته التي قام بها .

شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة الصليبية - محلة رأس النبع - بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ - ص. ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

رسالة خاصة لـ « الحرية » من المغرب :

بيد ان الرأي العام العربي ، وبالأخص منه القوات الديمقراطية والتحررية يجهلون كامل الجهل ما يحور داخل المغرب من أحداث خطيرة . والا بأي شيء يفسر الصمت المطبق الذي خيم على وسائل الاعلام مكتوبها ومسومعها تجاه ما يقع داخل « المملكة الشريفة » ؟



الملك الحسن

ان الشهور الخمسة الاخيرة وعلى وجه التحديد من النصف الثاني من شهر يناير الماضي والانقلابات متوالية لا تعرف الانقطاع في صفوف المواطنين التقدميين ، الامر الذي بات مؤكدا معه وجود مخطط عدواني خطير يستهدف التصفية النهائية لكل ما تبقى من قوات اليسار الغربية . ومع ذلك لم تحرك قوى اليسار العربية والمالية ساكنا كما لو ان الامر لا يعنيها من قريب او من بعيد .

منذ استحوذ القصر سنة ١٩٦٠ على زمام السلطة في البلاد والطابع المميز لسياسته هو التهمج بجميع الاساليب على الحركة الوطنية التقدمية مخالفا في جميع كبر تحته فيه مملوون من : من قضية ما سمى بالثامن على ولي المهد والنيل من سمعة الجيش ، الى « الرائج الكف » في شخصية الملك ، فاعلان المصان ، حتى دعوى المامرة . ومما ينبغي ملاحظته ان العدوان الملكي ضد الوطنيين والتقدميين كان يسير في تطور وتضاعف بقدر ان اضعاف الحكم من الجماهير وارتدادا في احضان الاستعمار الجديد حتى اذا ما وصل صيف ١٩٦٣ بلغ العدوان ذروته كما تمثل ذلك في التهمج على القصر العام للبيئة التقدمية المعروفة « الاتحاد الوطني للقوات الشعبية » حيث اعتقل قادتها واطرها ليعذبوا تعذيبا شديدا قبل تقديمهم الى محاكمة صورية .

وقد صار معروفا ان الحكم الملكي الذي يضرر حقدا شديدا على اليسار المغربي وقابته قد ظن ان تخلفه في الحركة التقدمية بعمليته تلك ، الا انه استفاق على خطئه عندما اهتزت منية الدار البيضاء التي لا تبعد عن العاصمة الملكية الا ٩٠ كلم ، اهتزت بحركة جماهيرية هائلة في ربيع ١٩٦٥ سرعان ما تجاوزت مهما بقية الحوادث الكلا . قد كانت الانتفاضة الشعبية التي جاءت عقب الاحكام القاسية الصادرة في حق التقدميين المغاربة اقوى ضربة ناسفة لحسابات الحكم في امكان القضاء على تطلمات الجماهير وعملها المظم من أجل قد افضل ، بيد ان الحكم الرجعي الذي اضطرته « ثورة الجماهير » الى اطلاق سراح معتقلي صيف ١٩٦٢ وجد ان لا مناص له من تغيير تكتيكه العدواني ضد

التقدميين والوطنيين . وهكذا حل ، - ولما تمضى على قرار « الصفو » سوى اشهر - أسلوب محل أسلوب !!

ان تمع ١٩٦٢ بوشر وفي البلاد تشكيلات ديمقراطية تمثل في دستور منوح وبرلمان مزيف في حين يمارس القمع الحالي في ظل « حالة استثناء » قائمة منذ خمس سنوات . لقد كان الحكم في الماضي مضطرا الى ان يبرز حملته الهجومية على اليسار ببلاغات تفسيرية رسمية وهذا شيء انتهى به الخطف الى ان يتخلى عنه اليوم ، واضطر ايضا الى الاعلان عن مسؤوليته على الحركة الوطنية التقدمية مخالفا في جميع كبر تحته فيه مملوون من : من قضية ما سمى بالثامن على ولي المهد والنيل من سمعة الجيش ، الى « الرائج الكف » في شخصية الملك ، فاعلان المصان ، حتى دعوى المامرة . ومما ينبغي ملاحظته ان العدوان الملكي ضد الوطنيين والتقدميين كان يسير في تطور وتضاعف بقدر ان اضعاف الحكم من الجماهير وارتدادا في احضان الاستعمار الجديد حتى اذا ما وصل صيف ١٩٦٣ بلغ العدوان ذروته كما تمثل ذلك في التهمج على القصر العام للبيئة التقدمية المعروفة « الاتحاد الوطني للقوات الشعبية » حيث اعتقل قادتها واطرها ليعذبوا تعذيبا شديدا قبل تقديمهم الى محاكمة صورية .

وقد صار معروفا ان الحكم الملكي الذي يضرر حقدا شديدا على اليسار المغربي وقابته قد ظن ان تخلفه في الحركة التقدمية بعمليته تلك ، الا انه استفاق على خطئه عندما اهتزت منية الدار البيضاء التي لا تبعد عن العاصمة الملكية الا ٩٠ كلم ، اهتزت بحركة جماهيرية هائلة في ربيع ١٩٦٥ سرعان ما تجاوزت مهما بقية الحوادث الكلا . قد كانت الانتفاضة الشعبية التي جاءت عقب الاحكام القاسية الصادرة في حق التقدميين المغاربة اقوى ضربة ناسفة لحسابات الحكم في امكان القضاء على تطلمات الجماهير وعملها المظم من أجل قد افضل ، بيد ان الحكم الرجعي الذي اضطرته « ثورة الجماهير » الى اطلاق سراح معتقلي صيف ١٩٦٢ وجد ان لا مناص له من تغيير تكتيكه العدواني ضد

كانوا « يتعمنون » بحصانة في الاعوام المضمرة ، فالاعتقالات داخل صفوف القاعدة التقدمية في المدن والوادي بلغت « حد اللعبة اليومية » . كل ما في الامر ان اختطاف مناضلي القاعدة لم يصبح الاسلوب الوحيد الا في حملة السجين التي دشنت باختطاف الكاتب والشاعر السيد الحبيب القرطاني مدير صحيفة « الحمر » التقدمية المنوعة .

وهكذا اختطف الحامي الشاب توفيق اراديسي ، ثم التحق به وينفس الطريقة السيد الحسين كوار ، احد خريجي المدرسة العليا للسانة . ولم تمض سوى ايام حتى التسمت الرقعة واخذت الاعتقادات تتم بالجبهة ، وترتفع من مختلف أرجاء البلاد اخبار القمع . وبشكل تسليم المعتقلين التقدميين - سعيد بوعنيلات واحمد بنجلون - الى المغرب من طرف اسبانيا بداية لدخول الحملة في مرحلة جديدة ، واذ الناس امام تصاعد القمع « الخفي » الى الذروة يثخثون عن عمليات تتم يوميا تميد الى الذاكرة القاتع التي لا توجد الا في الافلام الامريكية الخاصة بالجاسوسية ، هذه الافلام التي تعرض بكثرة في المغرب سواء في دور السينما او على شاشة التلفزيون ، مما يوحي بقرب المسافة فيما بين موجهي الافلام ونظمي العمليات . والادهي في الامر ان تشمل حملة القمع الحاصلين طاعنين في السن مثل السيد الحسن بن احمد الذي يبلغ عمره قرابة التسعين عاما وأن تشمل مرضى كالاستاذ الصديق القراس الاستاذ بكلية ابن يوسف ببركاش والذي يعاني من امراض مزمنة تجبره على تناول الأدوية بلا انقطاع وأن تشمل معطوبين مثل السيد المذكوري الذي فقد رجله في الحرب .

اني هنا اقدم غينات فقط لبعض من شملهم قمع « استراتيجي » النفس الطويل « التي خلقت » الاستراتيجية الخاطئة » المطبوعة سنة ١٩٦٣ . ولست بصدد تقديم اللائحة الكاملة للمختنقين ، والذين يجمل مصيرهم من عمال وفلاحين ورجال تعليم وشباب ومهندسين ومحامين وعاطلين ، لطولها من جهة ، ولان لا احد يعرفها على وجه التحديد من جهة ثانية ، ثم لانها ما زالت مفتوحة ولا احد يدري في اي يوم ستنتهي . اننا اذا اردنا صورة تقريبية لقمع المغرب الحالي لا نجدها الا في انونيسيا ما بعد سوكارنو مباشرة او يونان العهد الحالي مع فرق واحد ، وهو فرق هام ، كون ديمقراطي العالم يساندون ضحايا الديكتاتوريتين العسكريتين في كل من جاكارتا واثينا ، بينما يقع ضحايا الديكتاتورية العسكرية القمعة في المغرب امام سلبية الجميع ، وبيباركة وتواطؤ من بعض من يدعون التمسك بمبادئ الديمقراطية وقيم العدالة الاجتماعية . ومن الانصاف لحقائق التاريخ ان يقال ان هذا « البعث » ليس خارج المغرب فحسب بل هو داخله على كل شيء . ان المواطنين الذين يسكنون بالصحيفة كل صباح لا يجدون ادنى اشارة الى « جيم العالم الجديد » في الوقت الذي ينتلء بالمتبع بالدفاع عن حقوق

المواطنين في الحرية والعدالة . السيد عبد الكريم غلاب عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال ورئيس اتحاد كتاب المغرب والكاتب العام للقائمة الوطنية للصحافة لم يجد في اعتقاله الاجتماعي ، ومن بينهم رفاقه واصدقاه « في الماضي الذين » ما يترك « نبضات فكره » ويمس « رسالة فكره » ويدعو الى ان يخصص حلقة فقط من حديث اربعاه لضحايا « سمعة ابواب » ما دام قد خصص حلقات « لفسحة » قام بها الى سجن لملو بالرباط .

وقبل السيد غلاب يلاحظ الجميع ان مسؤولي الاقتصاد الوطني للقوات الشعبية الذين

حملة قمع واعتقالات مفتوحة ومستمرة في المغرب

أسلوب جديد للقمع : اختطافات للثقتد ميّين من مجهولين

يعنيهم الامر قبل غيرهم لم يتخذوا اي رد فعل تجاه « الحرب الخفية » المتسونة ضد مناضليهم واطهرهم . ان صمت ما يدعى المكتب السياسي المؤلف من المحجوب بن الصديق وعبد الله ابراهيم وعبد الرحيم بوعبيد لتصرف أقل ما يقال في حقه انه تواطؤ ضد رفاق في الكفاح وخيانة سافرة لقضية الجماهير الشعبية وسلوك وفق مخطط الحكم الرجعي . انه صمت بشع لا يمكن للجماهير ان تنساه بألرة ■■

« راجع رسالة المغرب - ص ١٠ - ١١ »

جنود باكستانيون في الأردن.. لماذا ؟

علقت جريدة « شولا » وهي الجريدة المركزية للمنظمة الماركسية اللينينية التي يصدرها في لندن طارق علي ، على وجود قوات باكستانية في الأردن ، قالت الجريدة :

« منذ بضعة اسابيع اتخذت الحكومة الباكستانية قرارا بإرسال قوة من جنودها الى الأردن ، ورحبت معظم الصحف الباكستانية بهذه المبادرة كمساعدة ضد الصهيونية . وغني عن القول ان ثاسا كثيرين في الباكستان سيصدقون هذا التفسير . ولكن الحقيقة تقول عن ذلك .

من الواضح ان هذه القوات لم تستطع مغادرة الباكستان بغير اذن حكومة الولايات المتحدة ، وانه من الجلي ايضا ان الحكومة الامريكية سوف لن تسمح باستخدام قوات باكستانية ضد الصهيونية . لماذا ؟ لان الصهيونية اليوم هي المدافع الاقوى عن المصالح الامبريالية في الشرق الاوسط ، وان الصدام الرئيسي الدائر في المنطقة هو بين الامبريالية والجماهير العربية ، وفي هذا الصدام تهف اسرائيل وراء الولايات المتحدة .

والولايات المتحدة تخشى ان يؤدي الدعم الذي تعطيه لجماهير العمال والفلاحين والطبقة العرب للمقاومة الفلسطينية ، لاسقاط الانظمة الرجعية في الشرق الاوسط ، وهذا لا يقلق اميركا فقط بل اسرائيل ، وقد صرحت القيادة العسكرية الاسرائيلية في عدة مناسبات انها ستتدخل عسكريا في الأردن اذا اسقطت المقاومة الفلسطينية نظام الملك حسين .

ان الهدف الذي من اجله ارسلت القوات الباكستانية الى الأردن ليس حماية الشعب العربي من الصهيونية . بل حماية للرجعية العربية ضد شعوبها ... ان القوات الباكستانية تستخدم لحسق منظمات المقاومة الفلسطينية .. وهكذا يكون واجب الجنود الباكستانيين رفض اطلاق النار على اخوانهم واخوانهم العرب وان يطولوا اما السباح لهم بمساعدة الدائنين الفلسطينيين او ارجاعهم الى الباكستان « ... »

اننا ندعو اصدقائنا في الباكستان ان ينظروا الدعاية لطلب سحب هذه القوات ، وان يحضروا لتنظيم حملة احتجاج عنيفة عندما يستخدم الجنود الباكستانيون من قبل الامبريالية الامريكية الشمالية .

ان ظهور المقاومة الفلسطينية قد فزع كل الحكام الرجعيين الذين ليسوا مستعدين للقتال ضد الصهيونية بل قادرون على اطلاق الشعارات الفارغة .. وهم يعملون جيدا ان مصالحهم على المدى الطويل في الشرق الاوسط هي نفس المصالح الصهيونية بمعنى الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم . ومن هنا ضرورة البظة والاستعداد لمساعدة رفاقنا العرب للنضال ضد الرجعية في الشرق الاوسط بشنى الوسائل الممكنة .

عاشت الثورة الفلسطينية ..

انتقاد الندوة العالمية للمسيحيين من أجل فلسطين من ٧ - ١٠ أيار في بيروت

تعمد الندوة العالمية للمسيحيين من أجل فلسطين في بيروت في الأونسكو من ٧ - ١٠ أيار ١٩٧٠ ، وتضم الندوة ما يقارب ٣٠٠ شخصية مسيحية عالمية من كافة أرجاء العالم سيسترون في أعمال هذه الندوة بغية توضيح وفهم وتبادل الآراء حول القضية الفلسطينية - واضهار مدى شعورهم بالمسؤولية وضرورة العمل من أجل شعب فلسطين المناضل .. برنامج الندوة

- ١ - تقرير الامتياز
- ٢ - معنى الشعب اليهودي
- ٣ - قراءة الكتاب المقدس
- ٤ - معنى الوعد وأرض اليعاد
- ٥ - معنى اورشليم
- ٦ - السؤال المطروح على الجميع ، والذي تثيره الصهيونية : ايها الانسان باي ماسيا تؤمن ؟
- ٧ - شهادات
- ٨ - مناقشة علمية وتعليقات
- ٩ - اعتراضية من قبل المشتركين
- ١٠ - تقرير الامتياز معد من قبل سبعة لاهوتيين ، اورثوذكس ، كاثوليك وبروتستنت

مدير الادارة : محسن ابراهيم

بعد رحلة سيسكو

الأسلوب الجديد للتسوية السلمية؛ الاعتراف بالشعب الفلسطيني

أشرنا في أعداد سابقة من «الحرية» إلى حقيقة التيارات الداخلية في إسرائيل التي أصبحت تنادي بالاعتراف بالشعب الفلسطيني والشخصية الفلسطينية، كأسلوب جديد للحركة الصهيونية في مجابهة الأوضاع الجديدة الناتجة عن الاحتلال والتوسع. وكانت تصريحات غولدمان الأخيرة لصحيفة دير شبيغل الألمانية تصب في هذا الجرى، فقد قال غولدمان بأن على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي المحتلة — ما عدا القدس التي يطالب بوضع دولي لها يؤمن أكثرية من السكان يهودية — مقابل تسوية سلمية يشترك فيها «الشعب الفلسطيني».

وهذا «التيار الإسرائيلي» الذي يوصف «بالاعتدال» أمام النصب الذي تبنيه حكومة الائتلاف الوطني التي ترأسها غولدا مائير، يقابله في السياسة الأمريكية تصريحات مشابهة عن ذلك، بدأت أثناء رحلة سيسكو حين أثار — بغموض — في أحد تصريحاته بضرورة إشراك جميع الأطراف الفائزة بالقضية في أي حل، بالإضافة إلى إشارات سابقة في تصريحات روجرز وزير الخارجية الأمريكية عن ضرورة فهم «الروح الجديدة عند الجيل الجديد من الفلسطينيين».

وبعد انتهاء جولة سيسكو من القاهرة — تل أبيب — بيروت، وبعد مؤتمر طهران للبلدوماسيين الأمريكيين عقيت مصادر مختلفة على نتائج رحلة سيسكو، وأوردت إحدى الوكالات الأجنبية — رويتر — ما يلي:

«إن مهمة نقصي الحقائق التي قام بها كبير مستشاري الرئيس نيكسون لشؤون الشرق الأوسط في المنطقة، تبت الحاجة إلى أسلوب جديد لحل الأزمة العربية — الإسرائيلية، وهذا الأسلوب الجديد هو ما يمكن تسميته «بالأسلوب الفلسطيني».. أي عدم تنفيذ أي حل لا يشترك الفلسطينيون في التفاوض عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة».

وبدا تالصف الأمريكي تهاد لذلك، فقد فتحت مجلة «نيوز ويك» صفحاتها في الأونة الأخيرة لعدد من «المثقفين الفلسطينيين» من «الأساندة المتشبعين بالثقافة الأمريكية وبالروح الليبرالية الأمريكية» في مناقشة واسعة مع مندوب اللجنة الأمريكية، ومهما كانت الأقوال التي ادلى بها «المثقفون الفلسطينيون» فإن اهتمام «نيوز ويك» بذلك هو بمثابة تهاديد لا شك فيه لما يمكن تسميته بالأسلوب الجديد للتسوية السلمية عن طريق إشراك «الشعب الفلسطيني» بها..

ولكن ما هو المقصود فعلا «بالشعب

هيكل والحوار المفتوح مع أميركا

التعديل الوزاري الأخير في الجمهورية العربية المتحدة لفت نظر جميع المراقبين، فهو ليس تعديلا عاديا أو روتينيا، كالذي يجري عادة في النظام الناصري من فترة لأخرى وفق حاجات التوازن الداخلي في أجهزته ومؤسسته وصراع الكتل الحاكمة فيه.

أولى الدولات السياسية التي يوهي بها التعديل الوزاري الآخر، أن «الفريق الحاكم» الفعلي الذي كان ساعد عبد الناصر الإمين، وركزته الأساسية في الحكم خرج من «السر» إلى العلن، أو خرج من حالة «شبه رسمية» إلى وضع رسمي كامل منخرط في الحكومة — كما هو حال هيكل —.. هادما أجمع عليه المراقبون، إلا أن هذه الدلالة ناقصة بعد ذاتها، فما الذي دفع النظام الناصري إلى إخراج فريقه الحاكم إلى المسرح الحكومي بعد أن ظل طيلة 18 عاما يحكم فعلا، وليس له منصب وزاري؟

إنها ولا شك الحاجة الفعلية لوحدة كاملة على صعيد الجهاز الحاكم، وقبضة موحدة على التوجيه السياسي والإعلامي. فالأوضاع أصبحت تتطلب عدم التهاون بأي شيء، ورفض الاجتهادات والألوان السياسية المعيبة والتجارب الفاشلة وتنصيب وزراء ضغفاء لا يقدرون على تقديم ما يرد منهم.. فالوضع السياسي الآخر على صعيد مرحلة «إزالة آثار العدوان» دقيق جدا، والمآزق الثلاث العسكرية والسياسية والاقتصادية تفرض التهيؤ لمواكبة أية تطورات على صعيد الجهود المبثولة لتنفيذ الحل السلمي، يمكن أن تولد نقاط تقاطع محددة بين الموقف الأمريكي المتأخر في تطبيق قرار مجلس الأمن، والاتجاهات الأمريكية «الجديدة» التي تتحدث عن إمكانات تحريك التصلب السابق، الأمريكي الإسرائيلي، حول النقاط التي كانت تسد الطريق دائما فيوجه تنفيذ الحل السلمي.



محمد حسين هيكل

هنا يأتي دور هيكل الخاص، فهو قادر أن يلبي الحاجات الجديدة، وقادر على أن يمسك بمقدرات التوجيه والإعلام و«الأرشاد القومي».. وهو بالإضافة إلى ذلك رجل الحوار مع أميركا فافكره المعروفة عن العلاقة مع أميركا التي عبر عنها — بصراحة — في الأهرام كانت تنتهي دائما بالقول: إنه مهما كانت أسباب الصدام مع أميركا، فإنه يجب ترك الباب مفتوحا للحوار معها، فلا سبيل للصدام المطلق، ولا سبيل للتناطح مع أميركا.

ولكن النظام الناصري كان يضع باستمرار «مسافة ما» بينه وبين «الهيكلة»، فهي أحيانا شبه رسمية، وهي — أحيانا أخرى — تعتبر عن وجهة نظر هيكل الشخصية.

وكان هيكل يؤكد على ذلك باستمرار في مقالاته الأسبوعية. وكانت هذه «المسافة» بين الهيكلية والسياسة الرسمية تسلك النظام الناصري بأن يطلق بعض «أفكاره» أمام الجماهير دون أن يتناها رسميا وحيث يشعر أنها تفتت معارضة ما، فإن «المسافة» المذكورة مع الهيكلية تجعلها مجرد «وجهة نظر شخصية» إياها هيكل.. والمثال الواضح على ذلك ما طرحه هيكل بعد حرب 6 حزيران عن قضية «عدم مقاطعة أميركا» وما أثارته من جدل عنيف ومعارضة داخلية وخارجية.

وهكذا يأتي هيكل الآن بشكل رسمي لتتوحد «الهيكلة» مع السياسة الرسمية توحدها كايلا، فالحوار مع أميركا قد فتح عمليا بجي سيسكو إلى القاهرة.. ومعه «ظلال اقتصادية» يرئسه أندرسون.. ترى من هو أكثر من هيكل على نظيره ما يحدث، وعلى توجيه الإعلام في خدمة «ضرورة فتح الباب» ولو مواربا — مع السياسة الأمريكية؟!.. ثم من هو أكثر من هيكل على التوجيه الإعلامي نحو التسوية السلمية؟! يتحدث أريك رولو في تحقيقه الأخير في «اللوموند» عن سياسة النظام لاستبعاد أية تمهيد مادية أو بشرية وإبقاء الشعب بكل فئاته على هامش ضرورات الحرب مع إسرائيل وعن التوجيه الإعلامي المرتكز على إزالة آثار العدوان بالحل السلمي. ويذكر بأنه عدة كيف أن التوجيه الإعلامي أصبح يستبعد أية إشارة إلى «إزالة دولة إسرائيل» بحيث أصبح بالإمكان مناقشة التعايش مع إسرائيل غير التوسعية علنا.. الخ. هذا التوجه الإعلامي بحاجة إلى «منظر إعلامي» كبير، فمن أكثر من هيكل على ذلك؟



بمناسبة عيد العمال اللبناني

الطبقة العاملة اللبنانية خلال عام المقاومة والنضال الوطني

المزيد من التدخل العمالي في النضالات الجماهيرية الوطنية

النضال ضد القِيَادَات النُمَتَابِيَّة الانتهازية

ضخما وخبرتها القسالية فقررة للغاية، وهذا ما يوفر للقيادات القبلية أن تمارس البها انتهازيتها في منأى عن رقابة عمالية فعالة وعن محاسبة حقيقية.

● القيادات القبلية الانتهازية، بقيت في غالبيتها زماما طويلا في رأس العمل النقابي. وفي هذا الممر الطويل والتقلب مع تقلبات السياسة اللبنانية كانت القيادات القبلية تتحرك بدون أية حدود تقريبا بينها وبين السلطة، فقد تم احتواؤها نهائيا من قبل النظام بهذا كان ولاها كانت القيادات بهذه الصورة أمكنا ذلك والتقدمية فعلا. أن اتحادا نقابيا يساريا كان ينبغي أن يكون قادرا على وعي أن النضالين أجل دعم العمل النقابي هو نضال ضد الرجوع آتيا. أن اتحادا نقابيا يساريا كان ينبغي أن يكون قادرا على ربط النضال العمالي بنضال مجموع الشعب، وأن يجد للطبقة العاملة في هذا النضال الجماهيري موقعا فاعلا.

ب — بعد النقابات عن النضالات المطلوبة التي خاضها الطلاب والمعلمون. وهنا أيضا كان ينبغي تبين جماهيرية الطلب وصلته المباشرة بالطبقة العاملة (أبناء العمال) غير أن هذه المهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق قيادة نقابية يسارية.

ج — عجز هذه النقابات عن إيجاد تعاون عمالي فعلي بين مختلف القطاعات العمالية، فاعلموا أن تدور في هذا القطاع لا يكون لها أدنى صدق في القطاعات الأخرى. ولا تجد نجاحا فاعليا معها. أن ضرورة وجود اتحاد نقابي تنبع بالدرجة الأولى من وعي العمال المشترك التي تجمع بين مختلف القطاعات العمالية وضرورة إيجاد تنسيق دائم بينها. وما كان ينبغي على اتحاد نقابي يساري أن يؤيده هو أن يبين بشكل فعلي وحدة مصالح الطبقة العاملة.

من هنا يتبين أن القيادات القبلية تمسز العمال عن أن يسهموا في النضال الجماهيري، كما تعزلهم عن النضالات المطلوبة ذات الصلة المباشرة بهم، كما أنها لا تنسج عندهم أي أدراك لوحدة الطبقة العاملة.

● أن بدائية الوعي النقابي ارتباطا بالشكل النقابي ارتباطا

النقابيين الذين لا تميزهم البنية المعرفية بالانتماء والوعي وحركات التحرر الوطني. بعد الاضرابات الطلابية تبت معارك تشري وانشغل لبنان في معظم مناطق. ولم تعمل القيادات القبلية التي يجاهر قاداتها اليوم بضرورة «تدخل العمال في السياسة» والنضال من أجل توسيع الحريات العامة، لم تعمل سوى أن تتفرج على السلطة وهي تعمل لنجا في رقاب المواطنين، في طرابلس، بينما كان في إمكانها، في مواجهة السلطة التي تخوض معارك قاسية على جبهات عدة، وفي مواجهة البورجوازية المروعة أزاء الحصار، أن تدفع بالأمور إلى الأمام لو قامت بأضراب في مثل هذا الظروف: بعد معارك تشريين قامت هنسة قصيرة تمت بعدها مجزرة آذار، كان الجرمون جد مكتشوفين والإصابع امتدت لتشريح الجيم من حيث كان أمامها الفرصة في هذا الظرف السياسي العام، لتواجه بجرة الإرهاب المبطن الذي خضعت له أعواما، والذي كان ينفهم من النفس، ولا يسمح لها بأن تفتح معاركها إلا حين تكون هذه المعارك سلاحا يجري استخدامه ليعيد إلى الجادة وزيرا مارقا، أو يظهر مجز طرف في الحكم عن أن يسيطر على الطويل الذي أقمته أن يغطي حدود الجامعات والمدارس، لم يجرؤ التحرك الطلابي على الخروج إلى الشارع ولا شيء كان يؤكد أن هذا الخروج كان سيعمل من طبيعة التحرك وركزته الأساسية. غير أن ما يلفت النظر كان سكوت النقابات المطبق. ولم يخفف نطوّل الاضراب الطلابي من وطأة هذا الصوت. نهات أفضل ولتدخل جماهير العمال في صراع أساسي.

أزاء كل هذا يجري السؤال توا إلى الذهن، أين كان موقع الطبقة العاملة من كل ما حدث؟ ولسنا هنا بصدد أجابة موسعة، غير أن استقراء الوقائع يبيننا عن دور الطبقة العاملة في هذه الأحداث المتوالية. بعد العدوان على الطار، لم يستطع الاضراب الطلابي الطويل الذي أقمته أن يغطي حدود الجامعات والمدارس، لم يجرؤ التحرك الطلابي على الخروج إلى الشارع ولا شيء كان يؤكد أن هذا الخروج كان سيعمل من طبيعة التحرك وركزته الأساسية. غير أن ما يلفت النظر كان سكوت النقابات المطبق. ولم يخفف نطوّل الاضراب الطلابي من وطأة هذا الصوت. نهات أفضل ولتدخل جماهير العمال في صراع أساسي.

استقراء الوقائع إذن يدل على أن الأحداث الأخيرة لم تعرف دخلا عماليا فاعلا. بقيت النقابات موصدة الأبواب في وجه الأحداث الجديدة، ولم تقف في شبه منأى عن الصراعات الراعنة فصب، بل أنها عجزت حتى عن استقلال التيار التي سقطت في يدها ونهسا (الحرية النسبية مثلا). هذا الموقف، لم تكن فيه القيادات القبلية اليسارية في مواقع مختلفة، بل كانت المبادرة أحيانا في يدي القيادات البينية (تأييد اضراب المعلمين مثلا). وهذا الموقف «المخرب» لم يكن فقط أزاء النضال الوطني، بل كان هو نفسه أزاء نضالات مطلبية. ورغم ما هذا يجد أحد القادة النقابيين في نفسه الجرأة لكي يتحدث عن «تبلور وعي الطبقة العاملة وبلوغه مستويين النضج العملي؟ في المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، بحيث أصبحت مواقفا (أية مواقف؟..) يعترف لها... كمعصر توجيه للحركة الشعبية والتقدمية في البلاد» هذا الكلام أذا وضعتنا أزاء أسئلة محددة عن ماهية هذه المواقف، وكيف برزت كمعصر توجيه للحركة الشعبية والتقدمية في هذه البلاد، (بينما كانت النقابات (الوجهة) غالبة عن المعارك التي دارت)، اتضح لنا أنه لا يفتني



بمناسبة
عيد العمال
العالمي

مشوّب
محلية

الحركة النقابية بين دورها التاريخي وواقعها الراهن

الوحدة الحقيقية هي تلك التي تقوم بين قواعد العمال لأرباب القيادات الانتهازية

المتخصصة في الحقل النقابي والمالي في اجهاض الحركة العمالية واغراقها من محتوالم الطبقى والنضالى ، وعرقلة قيام وحدة حقيقية بين القواعد والجهات العمالية ، والاكتفاء بتحقيق وحدة شكلية فوقية بين القيادات الانتهازية والاصلاحية التي اصبحت - او تكاد - جزءا بدور ضمن ازمته المحتدمة .

● فشل الاحزاب اليسارية ، بما فيها الحزب الشيوعي الذي يعتبر نفسه قائدا لنضال الطبقة العاملة في وضع استراتيجية واضحة وصحيحة لنضالها وعملها .

● استخدام الحركة اللبنانية ، ولا سيما قياداتها الانتهازية من قبل فصائل النظام المتصارعة فيما بينها كادوات للضغط من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ضد بعضها البعض .

● واقع التكون التاريخي للطبقة العاملة اللبنانية من حيث تتدرج اوساط واسعة منها من البورجوازية الصغيرة ، وهذا مرتبط بالتطور المحدود نسبيا للصناعة وشكلها وعدم وجود صناعات ثقيلة . وعلى ذلك فان الدلول المعلمي لكلمة « بروليتاريا » لا ينطبق تماما على وضع الطبقة العاملة اللبنانية . فالبروليتاري هو الانسان الذي لا يملك شيئا على الاطلاق سوى قوة عمله يبيعها للرأسمالي ليؤمن قوته .

● عدم بلوغ العمال بشكل عام المرحلة التي يصبح معها النضال عن مصالحهم الطبقية الواحدة العامل الاساسي الذي يكون وحدهم .. نحن الان لا تزال عوامل مثل الانتهاز الى الزعامات السياسية والطائفية الراهنة تلعب دورا في التأثير على مواقف قطاعات عمالية واسعة . وهنا أيضا تتحمل الاحزاب اليسارية مسؤولية واضحة .

٢٠٠ ألف عامل
و ١٠٥ نقابات

ويبلغ عدد العمال والمستخدمين في الوقت الحاضر نسبة غير قليلة من مجموع السكان بحيث يزيد عددهم عن الـ ١٠٠ ألف . ويبلغ عدد عمال الصناعة المتوسطة والصغيرة حوالي ٧٠ ألفا . ويوجد الآن ١٠٥ نقابات تنوزع على ٩ اتحادات نقابية انضمت جميعها مؤخرا الى الاتحاد النقابي العام الذي يرئسه غبريال خوري احد كبار مدراء البنك المركزي . ولا شك ان الطبقة العاملة اللبنانية رغم

ومن القيد ، بمناسبة هذه الذكرى ، القاء بعض الاضواء على واقع الحركة العمالية والنقابية في لبنان وتحليل الظروف والعوامل المختلفة التي ادت الى انخفاض المستوى النضالي لهذه الحركة وتقلص الوعي الطبقي لدى معظم القيادات النقابية حيث نجح النظام ومعه الدوائر الامبريالية في ترويضها ودفعها في طريق الانتهازية والخط الاصلاحي .

درجت قيادات المنظمات النقابية وبعض الاحزاب السياسية اليسارية، ولا سيما احاطة ذكرى اول ايار عيد العمال العالمي بهالة احتفالية تتراوح ما بين اصدار بيانات التحية وتنظيم المهرجانات واقامة حفلات الاستقبال .. وحتى النظام القائم نفسه - عدو العمال الطبقي - في سعيه الدائب الى افراغ الحركة النقابية من محتواها النضالي ومحاولته احتواءها وحرصا منه على تظاهره ، نفاقا ، بالعطف على قضايا الطبقة العاملة ، يشارك هو الآخر في هذه المظاهر الاحتفالية حيث تقيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حفلة استقبال كبرى تدعو اليها ارباب الممبل و « مهتلي » العمال تدللا على « العلاقات الطيبة والودية » القائمة ما بين طبقة المستغلين - بكسر الفين - وطبقة المستغلين - بفتحها - .

ويتبادل في هذه المناسبة ممثل غلاة ارباب العمل والطبقة الحاكمة الشيخ بطرس الخوري مع السيد غبريال خوري رئيس الاتحاد العمالي العام « ممثلا » عن الطبقات الكادحة كؤوس الشيمانيا عهدا على دوام « التفهم المتبادل » ..

وفي هذه الذكرى - كل عام - جرت الطقوس الاحتفالية المعتادة في عيد العمال - الذي تسميه الدولة عيد العمل - وكان أبرزها الاحتفال الذي جرى أمس الأحد في قاعة قصر الاونسكو بدعوة من الاتحاد العمالي العام الذي يجسد « الوحدة » بين القيادات النقابية والاصلاحية والانتهازية في غالبيتها الساحقة .

ومن القيد ، بمناسبة هذه الذكرى ، القاء بعض الاضواء على واقع الحركة العمالية والنقابية في لبنان وتحليل الظروف والعوامل المختلفة التي ادت الى انخفاض المستوى النضالي لهذه الحركة وتقلص الوعي الطبقي لدى معظم القيادات النقابية حيث نجح النظام ومعه الدوائر الامبريالية في ترويضها ودفعها في طريق الانتهازية والخط الاصلاحي .

أسباب أزمة العمل النقابي

وتتلخص اسباب هذا التدهور في المستوى التكاملي للحركة العمالية في لبنان بمعدة عوامل اساسية :

● عدم وجود وحدة عمالية ونقابية حقيقية مبنية على وعي طبقي عميق الجذور .

● دور النظام والدوائر الامبريالية



بعض القادة النقابيين ، وبيدو وسطهم غبريال خوري رئيس الاتحاد العمالي العام ، واحد كبار مدراء البنك المركزي ..

النظام يحتوي
القيادات النقابية

ان أزمة الحركة النقابية والعمالية في لبنان تكمن بشكل خاص في نجاح النظام بتحقيق خطوات واسعة نحو احوائها وتوجيه عملها . فعلى الرغم من جميع مظاهر النشاط المشككية بالاحظ بوضوح ان معظم القادة النقابيين من مختلف الاتجاهات ، قد اتفقوا على طريق النضال الجدي والجذري دفاعا عن مصالح الطبقة العاملة والقضايا الوطنية الاساسية وانجزوا الى اسلوب النضال السهل والمواقف الانتهازية والتفاهية مع ارباب الممبل والخلافات والاشقاقاات الموحى بها في الحركة النقابية بتتبع من أجهزة النظام والدوائر الامبريالية .

وفي اواخر الاربعينات منعت السلطات « الاتحاد العام للنقابات » من متابعة العمل وتعرضت لقائمه بأساليب القمع والتضييق . وفي ذات الوقت رخصت بقيام اتحادات بينية جديدة . كما عمدت السلطات ايضا الى مواجهة بعض النقابات القائمة بالرخص بانشاءنقابات اخرى لعمال ذات المهن الذين لهم نقاباتهم، في محاولة مفضوحة لضرب النقابات اليسارية وعرقلة عملها .

اليها . وبالطبع فقد ظهرت اثار هذا النهج الذي سار فيه الحزب بشكل واضح ، ليس على حياته الداخلية وحسب ، بل على مواقف ونشاط النقابات اليسارية ايضا . واصبح ظاهرا بعد ذلك وقوف قيادات النقابات اليسارية التي رخص لها الوزير الشهابي جيل لحدود بانشاء « الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان » في وسط التيار الشهابي الذي يفرض صراعا حادا ضد فصائل النظام الاخرى .

ففي عام ١٩٦٤ وقعت الشهابية بكامال اجهزتها المعروفة الى جانب الحركة العمالية الواسعة التي قامت آنذاك للمطالبة بزيادة الاجور . وكان غرض الشهابية من وراءتجميع هذه الحركة حل حكومة الحاج حسيـن المونيبي التي كانت تضم بعض الوزراء غير الموالين لها على الاستقالة تهيدا لتشكيل حكومة جديدة اكثر ولاء برئاسة السيد رشيد كرامي . وقد وقعت النقابات اليسارية في ذلك الوقت بقوة الى جانب مطلب زيادة الاجور في حين وقف الاتحاد العمالي العام برئاسة غبريال خوري ضد هذا المطلب متذعرا بحجج مختلفة بغية اجهاض هذا النضال المطلي للعمال ، منها ان زيادة الاجور تنزل ضررا بالمؤسسات الاقتصادية « الوطنية » وتؤدي الى تضخم نقدي ، وبالتالي الى ارتفاع مقابل فسي الاسعار .

تضخيم الاهداف
وتغيير الادوار

وفي عام ١٩٦٥ - وكان السيد رشيد كرامي رئيسا للحكومة - تزعم الاتحاد العمالي العام حملة واسعة للمطالبة بزيادة الاجور . ومكان الامر عميق الدلالة ان النقابات اليسارية وبعض النقابات المستقلة وقعت هذه المرة موقفا معارضا للدعوة الى الاضراب من أجل تحقيق هذه المطالب تحت ستار ان ثمة اهدافا سياسية ورجعية وراء هذه الحركة ترمي الى الاطاحة « بالحكومة الوطنية » خدمة للقوى اليمينية في البلاد التي يرتبط بها الاتحاد العمالي العام ورئيسه غبريال خوري .

وهكذا تبادل الفريقان المواقف التي وقفها كل منهما قبل عام . وبدلا من مطلب زيادة الاسعار رفعت النقابات اليسارية المطالبة للاضراب شعار المطالبة بتخفيض الاسعار وتكاليف المعيشة . وكان واضحا ان قيادات هذه النقابات التي عكست موقفه اليسار الغربي في نهج الاصلاح والتفاهي ، حرصت على ارضاء الجهات الشهابية التي كانت مشككة في معونة صراع حامية مع فصائل النظام الاخرى .

وهناك امثلة كثيرة اخرى عن اضرايات اجهضت نتيجة خضوع الكتل القيادية النقابية لتفوذ سياسي متناقض تمارسه بعض الاجهزة والدوائر المسؤولة والقوى السياسية الداخلية والخارجية من خلال القيادات الانتهازية التي انجرت الى لعبة الصراعات داخل النظام الواحد . وبذلك جرى « تسييس » العمل النقابي بشكل اساء الى سمعته وادى الى

افراغه من كل محتوى طبقي بعيدا عن مصالح العمال الحقيقية ودورهم التاريخي في النضال الوطني والاجتماعي . ومن الواضح ان النقابة هي منظمة مهنية تضم اشخاصا من اتجاهات سياسية مختلفة ينتمون الى مهنة واحدة ومهنتها الاساسية الدفاع عن مصالح اعضائها . لذلك فان وقوع بعض القيادات النقابية الانتهازية تحت تأثير بعض فصائل النظام في داخل الحكم او خارجه وقبولهم ان يستخدموا كادوات في الصراع في هذا الفريق ضد ذاك هو امر مشين فعلا لانه يضع العمل النقابي في خدمة اهداف بعض فقاء النظام ، اي في خدمة العدو الطبقي للعمال . ولكن هذا لا يعني ان النقابة ينبغي ان تبقى ، ولا سيما في ظروف مثل الظروف الحالية ، حيث يندمج النضال السياسي الوطني بالنضال المطلي والاقتصادي للعمال ، بمعزل عن العمل السياسي المعبر عنه بمواقف طبقية واضحة . ومهمة المنظمات اليسارية الثورية هي ادخال الوعي الطبقي والوطني في صفوف العمال .

نقابي يساري يدافع
عن غبريال خوري

وبهذه المناسبة أريد أن أقدم مثلا آخر ينسج يوضح على مدى انخفاض الوعي الطبقي في صفوف بعض القادة النقابيين اليساريين الحزبيين وتآثرهم بالروح الاصلاحية .

فقد تلقت « الحرية » قبل مدة رسالة من السيد ايليلا عوض رئيس نقابة عمال البناء في طرابلس ، وهو مسؤول حزبي معروف ، يرد فيها على بعض المقالات التي عالجت فيها الأوضاع النقابية في لبنان ويستنكر قولي ان لا فرق بين مواقف المليونير بطرس الخوري وزعيم الاتحادات النقابية غبريال خوري . ويقول السيد عوض حريا :

« ان الاجتهاد الذي اعطاه الاستاذ حسن صفه الاطلاق وهو اعتبار غبريال خوري مثل بطرس الخوري المليونير ولا يمكن تمييزه عنه ، هو اجتهاد برائتي ذو وجهين ... غبريال خوري يميني هذا صحيح وهو يجاهر بذلك .. أما وضعه ينسج مستوى بطرس الخوري زعيم الطبقة المالية في لبنان فهو الى جانب انه غير صحيح وغير واثم فانتهى بالحقبة نكتة الموسم » .

وكان بودي ، لولا ضيق المجال ، ان انشر نص رسالة هذا النقابي اليساري الحزبي بوصفها مثالا يعكس السروح الاصلاحية والتفاهية التي تنسج بها مواقف قادة حزبه على الصعيدين السياسي والنقابي . وبالإضافة الى كل ذلك ثمة وقائع اخرى تكشف جوانب عديدة من الاوضاع النقابية . ومن ذلك ان العديد من القادة النقابيين قد تخلوا عمليا عن العمل في مهنته منذ سنوات طويلة واصبح يدير اعمالا خاصة استشارية تدر عليه ارباها ضخمة ، اي انه انتقل من صفة العامل الى صفة رب العمل ، ومع ذلك

مكاهي العوامل
التي أدب إلى
افراغ الحركة
النقابية
من محتواها
الطبقي
والنضالي



ظاهرة « تبرج »
القيادات النقابية

وفي السنوات الاخيرة بدأ طابع « البرجزة » يطغى بشكل واضح على العديد من قادة النقابات العمالية وحتى على بعض قواعد هذه النقابات أيضا .. وهناك نقابات يعيش اعضاءها في مستوى حياة يفوق مستوى الطبقة المتوسطة كثيرا ومن هؤلاء اعضاء نقابات موظفي المصارف والشركات والمؤسسات الكبرى ..

وقد أشار لثنين الى ظاهرة « برجزة » القيادات النقابية نتيجة وجود « ازدهار اقتصادي » الامر الذي يستدر محاولات شراء العمال ورفعهم عن النضال ، وبين كيف ان هذه الظاهرة تفقد معنويات العمال . كما انماركس اشار مثلا الى ان بريطانيا تريد ان يكون لديها « بروليتاريا بورجوازية » ، وأوضح ان الطاقة الثورية تتلاشى وتزول لــــدى البروليتاريا الانكليزية نتيجة لهذا الواقع .

وقبل عدة اعوام قامت إحدى المؤسسات العلمية في لبنان بدراسة حول اوضاع الطبقة العاملة انصلت خلافا بـ ٨٢ رئيس نقابة . واظهرت الدراسة ان ٢٢ رئيس نقابة اميون ولا يعرفون مجاىء القراءة والكتابة . و ٢٠ منهم يحملون شهادات الدراسة الابتدائية ، و ١٥ يحملون شهادات الدراسة الثانوية ، و ١٦ يحملون شهادات مهنية ، و ٩ من خريجي الكليات . والقفة الاخيرة من رؤساء نقابات القطاعات الرفهة من المستخدمين الخاصة بموظفي المصارف والخدمات والمؤسسات التجارية والصناعية الكبرى .

وتجدر الاشارة الى ان ٧ من هؤلاء القادة النقابيين اجابوا على الاسئلة التي وجهت اليهم

— البقية على الصفحة — ١٥ —

جميع الأعداد
التي صدرت
العام الماضي
مجموعة
بمجلد واحد

يطلب من الإدارة
الشن

٢٥

ليرة لبنانية

يرسل بالبريد بعد اضافة ثمن الطوابع

المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية اللبنانية

في مواجهة محاولات للتصفية والاحتواء

اقام تجمع الاحزاب والفئات التقدمية مهرجانا شعبيا في بيروت بمناسبة الذكرى الاولى للثالث والعشرين من نيسان ١٩٦٩ . ونشر فيها يلي نص الكلمتين اللتين القاهما كل من محسن ابراهيم ومحمود سويد في المهرجان المذكور.

كلمتي
محسن
ابراهيم

ان انقضاء عام على معركة نيسان ليس مناسبة لاستعادة الذكريات ، بل هو مناسبة لدراسة مرحلة من تطور الوضع السياسي والعمل الشعبي في لبنان .

ان معركة الثالث والعشرين من نيسان كانت فاتحة تحولات في اوضاع الحكم والحركة الشعبية اطلقها وجود المقاومة الفلسطينية في اتصاله بالوضع اللبناني .

وراء الرصاص الذي لعل بفزارة مساء ذلك اليوم من نيسان كانت تتضح حقيقة كبرى هي ان النظام اللبناني عاجز بكل اطرافه عن ان يستقبل المقاومة ويتكيف معها .

فبينما كانت بعض قوى النظام تزيد من تشديدها ، بعد فضيحة الطار ، على المطالبة باستقدام بوليس دولي وانتهاج سياسة حياء تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ، كانت قوى اخرى من النظام : صفه الوطني الذي ولدته تناقضات الحرب الاهلية عام ٥٨ ، تصوغ في تلك اللحظة علاقاتها مع المقاومة من جديد . وهكذا نبيدا بالذين تولوا مهمة حصار الفدائيين في الجنوب انتهاء بالذين شكلوا اداة قمع الظاهرة الشعبية في بيروت مروراً بالذين غادروها قبل ان تقوم ، كان الصف الوطني التقليدي يتفكك وينهار لفضحه المقاومة في موقفه الفعلي وتكتشف من طبيعته وحدود وطنيته ومواقف اطرافه بمسئولياته المختلفة .

الثالث والعشرون من نيسان كان تمهيدا بالدم لحقيقة كبرى هي ان لا مكان بين المقاومة والنظام الا لعلاقة تاحرية تستمد جذورها من الانقسام ما بين عامل وطني تمثل المقاومة بضمون معاد للبربرالية واللطيفات المتديعة بالاقتصاد المبروري ، وما بين نظام لا يستطيع اقتطاعه وتجاره ان يبقوا ضد الصهيونية والابريرالية .

ولكن الحديث عن علاقة تاحرية بين المقاومة والنظام بكل اطرافه ، لا يعني على الاطلاق ان كلا منهما كان باستطاعته ان يتبع مناسكا في قومة تجميع من تاثيرات الطرف الاخر واتجاهات حركته ، كما لا يعني ان العلاقة بينهما كانت مقطوعة لا تواصل فيها ولا توسطات . بل ان أحداث العام الذي مضى ما بين نيسان ونيسان تدكش حدود الفعل التي يملكها النظام في تناقضه مع المقاومة لتكتشف ايضا وفي الوقت نفسه حدود الفصل التي تتحرك ضمنها المقاومة ، ومهما الحركة

ان اتفاق لم يكن ينطوي حتى على امكانات تنسيق واضح بين الطرفين يسد من امام السلطة منافذ الاختراق والتجاوز وحتى التصفية . ولم يكن ذلك عادلا الى نواقص في نصوص الاتفاق او غيوض في تفاصيله . ولم تكن محاولة سد تلك النواقص وتبييد ذلك الغيوض ، على الورق او عبر المفاوضات ، لتغير من طبيعة المسألة شيئا . فالعلاقة بين السلطة والمقاومة ليست علاقة يمكن ان يحكمها ويتحكم بها قانون مجرد ، بل هي علاقة بين قوى فعلية تتحرك في حدود احتياجاتها ومصالحها وقدراتها . ومن هنا فان انهاء المقاومة — في ظل اتفاق القاهرة — نحو ممارسة حرية الحركة في تصديها للعدو الصهيوني ، كان يقابله اتجاه السلطة — في ظل اتفاق القاهرة ايضا — نحو استعادة هيبتها المطلقة على المراجع التي جعلتها أحداث تشرين تلت من — بين يديها . هكذا تعرض اتفاق القاهرة للاختراق منذ لحظته الاولى في حادث القنيطرة . وبعده بدا واضحا ان السلطة تتحرك باتجاهات تستهدف إعادة قبضتها القمعية الى المخيمات ، وتكبل العمل الفدائي على الحدود بالتقييدات عسكرية تشل قدرته على الحركة ، واقامة ناضل بين المقاومة والوسط الجباهيري اللبناني يجعلها محاطة بالفراغ من كل جانب . ولم يكن تيار التنازلات الذي اتفقت اليه حركة المقاومة وهي تواجه تلك المحاولات ، يقادر على ان يضع حدا لتضاعف اتجاه السلطة نحو استعادة هيبتها المطلقة وقرب حصل محكم حول العمل الفدائي في النهاية . بل ان التنازلات من جانب المقاومة كانت تمنى الاخلال ، لصالح السلطة هذه المرة ، بيزان القوى الذي فرضه اتفاق القاهرة في تشرين ، وتخصيز ذلك الطرف من السلطة لاتشد تناقضا مع المقاومة على معاودة الصدام الدموي من جديد .

من هنا كان استشهاده واصف شراريتكسب دلالة . فلقد كان يشير الى الطريقة الوحيدة التي بواسطتها نفذ الاتفاقات فيما تفسير السلطة الفعلية لها . ومن خلاله كان يبرز وينتقد الامر الذي لا تستطيع السلطة ان تتنازل عنه نهائيا والذي لا بد ان تعاوده دائما وهو التصفية بقوة السلاح . وبهذا المعنى كان الحل السلمي لازمة العلاقة مع المقاومة يسود مفتوحا دائما على الحل التصفوي الدموي لا انفصال بينهما ولا انقطاع في نهاية المطاف . واعتبارا واصف شرارة لم يكن يرمز الى ذلك فغصب بل كان نوعا من جس النبش الاولى واختيارا لحركة القوى ، من خلاله كانت السلطة الفعلية باجهرتها وقواها القمعية تحاول ان تحدد خطوتها المقبلة .

ولقد اتت هذه الخطوة سريعة مندمجة ، فاذا بنا امام محاولة للتصفية الدموية جديدة تاتيبت فحقاتها على امتداد شهر اذار . وكان واضحا ان المحاولات ترتدي هذه المرة اشكالا مختلفة عن تلك التي اتخذتها في تشرين . — فالسلطة الفعلية كانت حريصة على القواي خلف الكواليس نازكة لغريها احتلال خفية السري . — وصراعها مع المقاومة لم ينفذ شكل حيلة عسكرية مكشوفة تنجح مباشرة لاقاظة الفدائيين بل انطلق عبر محاولات لاستدراج المقاومة الى صدامات ذات وجهة طائفية يبدو من خلالها

العمل الفدائي وكأنه يقاتل قسما من السكان . الا انه من حيث ارادت اجهزة السلطة الفعلية ان توارى خلف غيها اذا بها تظهر وحدها عارية في الميدان . فلقد كان مستجيلا تكرار حرب ٥٨ الاهلية . ولم يكن ذلك المسم من سكان العاصمة الذي جرت محاولة لاستنفاره طائفا ، على استعداد لدفع ثمن باهظ في صدام مشكوك بنتيجته ولا بد له — لو اندلع — من ان يقوض أمن السوق التجاري البيروني ويعصف بسكينة . من هنا كان طبيعيا ان لا يستجيب اولئك الذين حاولت الاجهزة استنفارهم طائفا ، بالقدرة الكافي ، لقيادة مهمة كان واضحا لهم ان تلك الاجهزة ذاتها عاجزة عن تانديها ولذلك هي تخفيها خلف غيرها . كما ان الاطماع السياسي بشقيه الطائفيين ، وباستثناء بعض رجال الصف الثاني فيه ، وقف يفرج على الحركة المفضلة رافضا التورط في عملية انقاذ لسلطة قلصت نفوذه والحقته بها ، فاضطهت بعضها ووظفت بعضه الاخر في خدمتها على امتداد عشرة اموام .

هكذا شغل الحل التصفوي الدموي مرة اخرى لينتجج في اعقاب صراع فوقي بين اطراف النظام كانت حصيلة حتى الآن بروز صيغة الحل السلمي لازمة العلاقة مع المقاومة من جديد .

ان فوقية الصراع السياسي الراهن لا تعني ان لا علاقة للحركة الشعبية ولا دور لها ازاده .. واذا كانت هذه الحركة لم تستطع ان تنفصل عن النظم لتفارس دورها من خارج — بمعنى انها لم تتمكن من بناء قواعد جديدة للمل — المستقل — الا انها استطاعت في حدود استجابتها القوية العامة لا يبطله وجود المقاومة ان تسهم في تغيير تناقضات النظام . ومن هنا علقها الفعلية بما يدور فوق .

ثم ان فوقية الصراع يجب ان لا نغفلنا من رؤية الفارق الفعلي بين مواقف طرفيه : الطرف الممثل لاتجاهات وقوى الحل التصفوي الدموي ، والطرف الاخر المتمسك بصيغة الحل السلمي لازمة العلاقة بين السلطة والمقاومة . وفي الفترة الراهنة من الصراع ، والتي تفصلنا عن معركة الرئاسة ، يبدو الفارق بين الحلين والطرفين هاما .

ذلك ان الحل التصفوي الدموي لازمة العلاقة مع المقاومة ، باتت له الان ممان وابعد ونتائج تتخطى كثيرا تلك التي كانت له في نيسان او حتى خلال تشرين . فاهدات العام الذي مضى كانت بالغة الدلالة على ان عوامل الشغل تبقى هي الراجعة في آية محاولة لتصفية المقاومة اذا استمرت تلك المحاولة منضبطة ضمن اطار لبناني تقليدي صرف . اي ان التصفية تكاد تبدو امرا مستعصيا اذا ظل اصحابها مشدودين الى قاعدة التوازنات التقليدية التي ينهض عليها نظام تصالف الاطماع السياسي الجبرجوازي اللبناني ، ومشدودين ايضا الى قاعدة التوازن بين انفتاح لبنان على العالم العربي وعمالتهم للبربرالية ، وبين علاقته بالدول التقدمية والرجعية في المنطقة العربية .

وذلك يبدو قيام حكما فاشي مستند الى الحراب الامريكية شرطا لا بد منه للنجاح في تصفية المقاومة ، بقدر ما تبدو هذه التصفية شرطا ضروريا

لاستقرار الارض تحت اقدام مثل ذلك الحكم الفاشي الامريكي .

ومن هنا ، من المماني والابعاد والنتائج التي ينطوي عليها الحل التصفوي الدموي ، يقتبس الحل السلمي لازمة العلاقة مع المقاومة ، والمطروح من جانب الطرف المتقدم في النظام ، منشاء الفعلي ضمن الصراع الراهن . فهو اذ يتصدى للاجزة القمعية الرئيسية ، يتيح بالمقابل حيزا من حرية الحركة للمقاومة الفلسطينية والجباهيري اللبنانية ، هو حيز ثمين في مثل الفترة التي نجتازها . لذلك يبدو مهما جدا بالنسبة للمقاومة وللحركة الشعبية اللبنانية ان يسفر الصراع عن تقصص قوى الحل التصفوي الفاشي وتراجعهما .

ولكن هذا الادراك الصحيح لوحدة الصراع السياسي الراهن لا يكفي وحده ، فمعه ينبغي مرة اخرى ادراك حدود وطبيعة الحد السلمي المطروح لازمة العلاقة بين المقاومة والنظام .

— ان هذا الحل آني مؤقت ، وهو حل هش وليس في مكته ان يزيل الملامسة التاحرية بين المقاومة والنظام والتي يحكمها طابع على شفا احتكاك دائم . ولذلك ، وتكرارا ، يبدو الحل السلمي مفتوحا على الحل التصفوي الدموي دائما . — كما ان كل خطوة يخطوها النظام على طريق تطبيق آية صيغة من صيغ الحل السلمي لازمة العلاقة بينه وبين المقاومة ، لا بد ان تشكل في حد ذاتها خطوة من جانبها باتجاه محاولة احتواء المقاومة . تلك كانت طبيعة تحركات السلطة بعد اتفاق القاهرة الذي اعقب الصدام الدموي في تشرين ، وتلك سوف تكون طبيعة تحركاتها بعد فشل الصدام الدموي في اذار .

واحتواء المقاومة — في هذه النهائي — معناه شلها وتحويلها الى وجود شكلي فارغ . ولذلك فالاحتواء يتناقض مع الاق الفدائي لحركة المقاومة اذا ارادت ان لا تتنازل عن حقها في النشاط والعمل ضد العدو الصهيوني وعن طبيعتها كفضال معاد للبربرالية .

ومن هنا ، من ضرورات النضال ضد محاولات الاحتواء والتأهب لما سوف يقبها من محاولات تجسيد الصدام الدموي كلما تصاعدت فعالية المقاومة وتاكدت مزيدا طبيعتها المعادية — في نيسان او حتى خلال تشرين . فاهدات العام الذي مضى كانت بالغة الدلالة على ان عوامل الشغل تبقى هي الراجعة في آية محاولة لتصفية المقاومة اذا استمرت تلك المحاولة منضبطة ضمن اطار لبناني تقليدي صرف . اي ان التصفية تكاد تبدو امرا مستعصيا اذا ظل اصحابها مشدودين الى قاعدة التوازنات التقليدية التي ينهض عليها نظام تصالف الاطماع السياسي الجبرجوازي اللبناني ، ومشدودين ايضا الى قاعدة التوازن بين انفتاح لبنان على العالم العربي وعمالتهم للبربرالية ، وبين علاقته بالدول التقدمية والرجعية في المنطقة العربية .

وذلك يبدو قيام حكما فاشي مستند الى الحراب الامريكية شرطا لا بد منه للنجاح في تصفية المقاومة ، بقدر ما تبدو هذه التصفية شرطا ضروريا

وفي اتصاله بالوضع اللبناني لم تستطع المقاومة ان تبني تيارها ايضا الا على البنى القديمة التي وجدها جاهزة . واذا كانت طبيعة تكوينها الفلسطينية قد حددت لها اساسا المداخل التي ولجت منها الى الوضع اللبناني ، فان طبيعة الحركة الشعبية اللبنانية ومقومات الوضع اللبناني كانت تعين للمقاومة بالمقابل حدود ونوعية فعلها .

لقد كانت الحركة الشعبية عاجزة عن وعي المسائل الفعلية التي يطرحها وجود المقاومة . وقد ظل العامل الوطني الذي فجره وجود المقاومة حبس العلاقات السائدة لانبانيا ، لم يستطع ان يتجاوزها كثيرا بالرغم من الطاقات الكبيرة التي كان يفتنرها والزمخ الجباهيري العام الذي اطلقه . ذلك ان الحركة الشعبية اللبنانية لم تصل الى درجة التيلسور والتباسك حول عامل وطني . والمعمور من الانقسام الطائفي الى الانقسام السياسي الاجتماعي لا بد ان يمر بمستويات انتقال عديدة اذا كان عام نيسان قد مثل طبيعتها فهو لم يفعل اكثر من فتح الطريق اليها .

الانتقال من الانقسام الطائفي الى الانقسام السياسي الاجتماعي عملية نمو تاريخي لا بد ان تمر عبر فضالات التاحرية بين المقاومة والنظام وقواها التقدمية على اكثر من صعيد سياسي اقتصادي اجتماعي ، وتكتسب خلالها اشكالا من التنظيم الجباهيري هي وحدها القادرة على اطلاق الحركة الشعبية وحماية استقلالها في النهاية . وذلك هو الدرب الطويل امام الخلود لشهداء الثالث والعشرين من نيسان .

الخلود للذين سقطوا بعدهم خلال عام نيسان سوف يسقطون وهم يتابعون درب نيسان ■■

كلمتي
محمود
سويد

بعد عام من الاحداث التي بدأت في ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، لا بد ، كي لا يتحول الاحتفال بالذكرى ، الى طقس فارغ يجترة كل عام ، من مراجعة تقنية لاحداث سنة حافلة ، لتشكل الذكرى بداية مرحلة متقدمة من الحوار الديمقراطي بين طرفي تجربة مشتركة ، ولا اعداد عسكري وسياسي . ثانيا : دور المقاومة في فضح عجز النظام ورده بالقمع الوحشي ومحاولات الاحتواء .

لقد كانت أحداث الاسبوع الاخر من نيسان الماضي التطبيق العملي ، بالممارسة النضالية ، لشعار التلاحم بين العمل الفدائي والحركة الجباهيرية اللبنانية ، وشكلت البرهان الحسي على دور المقاومة الفلسطينية في فضح عجز ديمقراطية شعبية على ارضه .

النظام اللبناني وتخاذله وتواطؤه ، ورده بالقمع الوحشي ومحاولات الاحتواء . وكانت الفصل الاول من مرحلة تبادل الادوار ، بين السلطة اللبنانية والاردنية في تنفيذ المهمة الموكلة اليهما لتصفية المقاومة الفلسطينية كمدخل وحيد الى تنفيذ قرار مجلس الامن والحل السلمي . وكانت بداية تجربة لم تحدد فقط دور اليسار اللبناني بل كشفت ايضا وضعه وبنية .

أولا : التلاحم بين العمل الفدائي الفلسطيني والحركة الجباهيرية اللبنانية :

لقد تحدد معنى التلاحم بامرين : ١ — ان حركة المقاومة الفلسطينية لن تستطيع تحقيق هدف كفاحها المسلح (تحرير فلسطين) دون ان تزد جذورها في وسع الارض العربية ، وخاصة في المناطق المحيطة بالوطن المحتل .

٢ — ان ثمة مصلحة مشتركة تشد نضال الجباهير اللبنانية الى قضية الثورة الفلسطينية كخصيلتين من فصائل الثورة العربية المشبعة . اذا كانت المقاومة الفلسطينية تنطلق من انها جزء من الثورة العربية وان دورها الطائفي ، ضمن هذه الثورة ، لا ينقسم من دور الفصائل الاخرى في سبيل انجاز المهمة المركزية لنضالها جيمعا : اقتلاع الصهيونية وتحرير فلسطين ، فان ذلك يرتب على المقاومة مسؤولية « سياسية » في الوسط الذي تنطلق منه في آية ارض عربية .

ولعله من المجد ان تتسائل في هذه الذكرى : كيف خاطبت المقاومة الوضع الذي دخلت فيه ؟ ما هو نوع العلاقة التي اقامتها المقاومة مع اطراف وفئات هذا الوضع ؟ ما هي حصيلة الدور الذي مارسته في الجنوب اللبناني خلال سنة حافلة بالتجارب سواء الصدامات المتكررة مع السلطة اللبنانية او اشكال القمعيدي الاسرائيلي للمقاومة ولسكان الجنوب ؟ لقد دخلت المقاومة على وضع لبناني بالغ التعقيد ، الحركة الشعبية المنظمة فيه بطبيعة النمو ، لاسباب تتعلق بطبيعة الاقتصاد اللبناني ودوره ، وعلى وضع جنوبي يتحكم فيه اقطاع سياسي منذ عشرات السنين ، ويفرض عليه تخلفا اقتصاديا وسياسيا متقما .

ورغم ذلك ، فان الشاعر الوطنية المعنوية المقتدة ، حملت الجيوبين على ان يقيموا للمقاومة دعما باسلا ، في المعرقات ، ومجدل سلم ، وبنيت جبل ، وعيونهم وغيرها ... ولتكمهم بعد فترة لم تبلغ السنة اضطروا الى النزوح امام تحديات السلطنتين اللبنانية والاسرائيلية على السواء . فقد غابت الاطراف الاخرى عن مساندتهم سواء الفئات منها غيايا كاملا مثل الحركة التقدمية اللبنانية المنظمة او الموجود بينهم دون فعالية ثورية وبرنامج ثوري مثل رجال المقاومة . وترك الجيوبين واجهون مصيرهم عزلا — بلا سلاح ، لا تمصين ، ولا اعداد عسكري وسياسي . ثانيا : دور المقاومة في فضح عجز النظام ورده بالقمع الوحشي ومحاولات الاحتواء .

وضعت المقاومة الفلسطينية ايمان دخولها على الوضع اللبناني ، السلطة اللبنانية امام ما زين : — عدم قدرتها على تصفية المقاومة .

— وعدم قدرتها على مواجهة الضربات الاسرائيلية ، وعلى القيام بالمهمة الرئيسية لاية دولة : حجابة حدود الوطن . كان بديها ان لا يبذل (ولن يبذل) النظام المتعاشي مع اسرائيل عن طريق المصالح المشتركة والاسياد المشتركين ، آية محاولة لتعزيز قدرته على مواجهة الضربات الاسرائيلية ، ولا يبقى امامه الا ان يركز جهوده على محاولة تصفية المقاومة وهو البديل الوحيد للصدام مع اسرائيل .

وفي هذا السبيل ، بذل النظام اللبناني من ٢٣ نيسان الى ايام قليلة خلت ، محاولات متعددة باساليب مختلفة ، لم يكن يتصرف فيها كطرف وحيد تقضي مصالحه تصفية حركة المقاومة ، بل كان ينسق مع شريكه في الهنة : الحكم الاردني ، باشراف السفارات الامريكية او المخططين الجيوبين من واشنطن يتسلب جنرالات وخبراء .

ولقد سمح بهذا الذي من محاولات التصفية وضع عربي يشد قدر استطاعته ، بغسوط التوازن ، لان حجابة التوازن القائم هو الحل الوحيد الموه الذي يوفق بين استمرار هذه الانظمة وبين خذاع ارادة الجباهير في الصوت والتحرير ودعم الثورة الفلسطينية .

ولقد استفاد النظام اللبناني من ضعف القوى التقدمية اللبنانية ، المتحالفة مع الاهداف البعيدة لبرنامج المقاومة ، ومن الوضع الانظمة الذي لا يريد هزيمة المقاومة ، لانه يحتاج الى جهودها للضغط من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن ، ولا يريد هزيمة الانظمة التي تتأمر على المقاومة كي لا يفتل التوازن ، فتدور رياح الثورة كل الصدايات .

والى هذا ينبغي ان نضيف تجربة تشرين التي تحولت الى حد بعيد ، نتيجة لحوامل المتكررة اتفا ، الى مواجهة عسكرية بحتة ، مفرقة بين الضمون السياسي في الممارسة مع الجباهير ، ومستندة بشكسل اساسي ، الى دور عربي خارجي وليس الى انباء قوى ثورية داخلية .

التوازن العربي اذن ، والمحاولات العربية لاحتواء المقاومة ، وضعف القوى اللبنانية التقدمية ، وممارسات المقاومة نفسها ، كل ذلك اتاح للنظام اللبناني ان يفتقر الحل الذي يك اسره ، وينفذ من مآزقه ، فهدم الى طرف من جسده بكملة لغة تقنعية ان يحاور المقاومة .

واذا كان اتفاق القاهرة يمثل التوازن العربي في مواجهة الصراع الذي دار بين نيسان وتشرين الماضيين في لبنان ، فقد استكمل بتوازن لبناني تتسلل في الحوار بين المقاومة والسلطة ، من اجمل تنفيذ اتفاق القاهرة ، والسمة الرئيسية لهذا الحوار هي اقتناص اخطاء شكلية مثل حمل السلاح في الشوارع ، والاطلاق الذي لا يتم ، ونضفيها ، والمعمل على جر المقاومة بالمقابل الى تنازلات اساسية مثل عودة السلطة الى المخيمات وتقييدها من حركة في الجنوب . ومن الواضح ان هذا الانزلاق نحو الاحتواء لم يكن ممكنا الا نتيجة ضعف القوى التقدمية اللبنانية ، وحاجة

المنقذ الاقتصادي

بين مؤثر



تدخل الدولة في المغرب مازقا جديدا من أزمته المالية والاقتصادية الدائمة هذه السنة . ويتجلى هذا المازق في مشكلة تمويل الميزانية بحكم تراكم الديون أولا وبفعل عوامل جديدة جاءت بعد تهوؤ مشروع القانون المالي لتعطل تنبؤات الاختصاصيين (كالفيزانات) .. ونحن لا نريد هنا تحليل الجذور التاريخية والطبقية لهذه الأزمة ، وإنما تحليل الأوضاع التي اصطدم بها الحكم هذه السنة وتحليل تصرفه إزاءها . وسنستطرق على التوالي إلى النقط الآتية :
١ - الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة .
٢ - السياسة العامة للدولة والتدابير الجديدة .
٣ - ملامح القانون المالي لهذه السنة .
٤ - خلاصات عامة :

أولا : الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة :

هناك ثلاثة عناصر جعلت الجو السياسي ملبدا في مطلع هذه السنة ومن بين ما نتج عنها تأخر إصدار القانون المالي عن موعده بكثر من شهر رغم أنه سبق الإعلان رسميا عن موافقة الملك عليه منذ أواخر عام ١٩٦٩ . وهذا التأجيل العكسي يعني إندمام أية مباديء قانونية تخضع لها الإوتقراطية الحاكمة . فقد بقي جهاز الدولة يدور كالمادة مع اندمادم أي قانون يسمح بتسديد النفقات أو أخذ الضرائب (الجبركية ، وغير المباشرة) . بل أن وزير المالية سيج نفسه بالتخصيص للإدارة بتطبيق القانون المالي الجديد أسبوعين قبل توقيع الملك عليه وصوره في الجريدة الرسمية . والجدير بالسخرية هنا هم أولئك الذين يحملون بفرض مراقبة قانونية ديمقراطية عن طريق مناشدة الإوتقراطية التي تجهل القانون ، ونعني بهم الأحزاب الانتهازية الفاشلة من اليمين إلى « اليسار » .

والعوامل الثلاثة هي مؤتمر القمة العربي، وحملة الاعتقالات ، وفاجعة الفيزانات .

١ - مؤتمر القمة العربي :

عقدت هذه المهزلة التصليلية تحت لافتة « توحيد الصف العربي » و « حشد الطاقات » كما هو معلوم . ولم يكن ذلك يعني إلا انغماس الأنظمة البيروقراطية المتقدمة مع الأنظمة الرجعية سميا وراء بعض المعونات البخسة للقيام « بحرب الاستنزاف » مثلا ، ولكن الرجعية العربية تخالفت تماما حتى عن أضعف الإيمان ، وبدخلت في مازق زاده صعوبة أن وفد المقاومة الذي حضر المؤتمر (وبا ليته لم يفعل) صرح عقب انتهاء المؤتمر أن الحكومة

القمة العربي وحملة الاعتقال

الجنرال أوفير (السفاح) وحدث جوا من الخصام في قلب الحكم حال دون الاهتمام بالقانون المالي رغم أهميته واستعماله . وأخيرا فإن حملة الاضطهاد والاعتقالات الجماعية ومنع التجول في وجدة والبيضاء تدل ولا شك على فزع الحكم من شجع ما ، الأمر الذي حمله على الاعتقاد بأنه في حاجة إلى المزيد من تجهيزات القمع وجعله يؤخر صدور القانون المالي حتى يتم مراجعته الحسابات وأحداث تغييرات مستترة لفائدة ميزانية القمع .

١ - التضخم المالي :

التضخم المالي يعني أن يكون هناك حجم من الأوراق المالية المتداولة يفوق القيمة المالية للإنتاج الوطني . ونتائج مثل هذا الوضع خطيرة منها التزايد المصطنع للقوة الشرائية عند أغنى الطبقات وتشجيع الاستيراد والسيرة المقارفة والمالية . والتضخم المالي واقع ملموس إذا انتبهنا إلى الغلاء المضرد للمعيشة وارتباط الدرهم بمبالات إمبريالية تحمل معها التضخم مثل الفرنك والดอลลาร์ . وقد استفحل أخيرا بحكم إقدام الدولة على صنع الأوراق تحت تاتير « ضخامة » الإنتاج الفلاحي لسنة ٦٨ (لأسباب طبقية) والاستمرار في ذلك النهج خلال سنة ٦٩ رغم انخفاض الإنتاج الفلاحي إلى مستوى يدومو إلى اليأس على حد تعبير وزير المالية . وقد انظر بعضهم حدوث تضخم رسمي لقيمة الدرهم على أثر تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي . ولكن لو وقع ذلك لفضيت الطبقة الوالية لإمبريكا والربطة بالدولار أولا ، ولفضيت الجماهير المحدودة الدخل بالخصوص (لأن قيمة دخلها تصبح أقل من ذي قبل) والدولة إذ لم تقرر التخفيض ، صار عليها أن تحصل على مزيد من القروض الدلارية لتعزيز ميزان المدفوعات أولا ، وأن تنفذ تمويعا للكومبرادورين المتعاملين مع فرنسا بتخفيض الضرائب التي يتحملونها كي يبيمو المنتوجات بائتمان مناسبة لموضع الفرنك الفرنسي ثانيا .

وما كانت الفيزانات إلا لتساعد على تفادى التضخم الذي تنكره الدولة بشكل يدعو إلى السخرية ولن تمنع كل البهلوانيات من حدوث تخفيض على المدى المتوسط ، والا فسترتفع الأثمان بشكل يهدد بنفس الانفجار الذي يهدد به التخفيض .

٢ - الاستدانة وفتح الأبواب :

معلوم أن الحكومة الرجعية غارقة بالديون وأنه بعد أعوام يصير كل دين جديد موجها لتسديد الديون القديمة التراكمة . ولم ير وزير المالية في ذلك من حرج نظرا لحاجيات الرجعية (في البذخ والقمع) ونظرا لضغط التضخم المالي وبشكل العملة الصعبة وهذا هو ما يسمونه بلا خجل ضرورة الاقتراض من أجل التنبية .

وهكذا تنبأت الميزانية باللجوء إلى قروضيلغ مجموعها ٦٠٠ مليون درهم ، غمير أن الفيزانات عطلت هذه التنبؤات إذ فرضت على الدولة نفقات جديدة كإعادة بناء ١٧ قنطرة مثلا . وتصطدم هذه الحاجة الطغرافية إلى القروض بعدم استعداد الدول الإمبريالية لتقديم مزيد من القروض إلى الدولة إذ تفضل تقديمها إلى القطاع الخاص ، وتضيق مع نفس الخط الوطني للتنمية الاقتصادية الذي يسيطر على أدارته ويوجه نشاطه إلى القطاع الخاص .

ثانيا : السياسة العامة للدولة والتدابير الجديدة :

بحكم ركود الإنتاج الوطني ، وامتصاص الإمبريالية وعمالها لجزء هام منه وبحكم ازدهار السيرة وتضخم النفقات الرسمية والتبذير

المنقذ الاقتصادي وفاجعة الفيزانات..

الفلسطينية لتفرض عليها تمويل

سياسة بهلوانية لتعنية البيروقراطية وبكل وقاحة .
أما ضحايا الفيزانات فمعلمهم انتظار حملة التبرعات تحت حراسة البنادق وقد اتخذت هذه الحملة شكل نهب مسلح بدون أية مبالغة وهكلت لهذا القرار الصحية الاستثمارية « الحياة الاقتصادية » التي تصدر في البيضاء ، ويلعب هذا القرار دور تمويع للشركات الفرنسية التي تستعمل المغانم المغربية على عدم تخفيض الدرهم إثر تخفيض الفرنك ، كما يلعب دور مقدمة للرحلة التوسيلية التي قام بها الحسن الثاني إلى فرنسا لطلب الإعانة .

و في إطار أزمة التمويل هذه نهم الاتصالات الجارية مع الإمبريالية الفرنسية (سفر الملك ، اجتماع لجنة مالية مغربية - فرنسية قريبا) ومع الإمبريالية الأميركية (زيارة روجرز ، احتمال سفر الملك إلى أميركا ، اجتماعاتفاوض مع لجنة يمينها البنك الدولي (١) ابتداء من ٢٤ مارس ١٩٧٠) .

٣ - الضرائب الجديدة والنهب :

إن تمويل جهاز الدولة عن طريق الضرائب الإضافية أصبح مستحيلا الآن أن الطبقات الحاكمة ترفض تحمل تكاليف مباسستها ولأن الجماهير الكادحة انقل كاملها إعطاء وعيها الأسياء وستتطرق إلى نظام الضرائب في فترة أخرى ، ولذلك سارع وزير المالية إلى تأكيد عدم وجود أية ضرائب جديدة هذه السنة . غير أن الملك اضطر إلى تكذيبه شخصيا قصد حل مشكلة « فلسطين » ومشكلة الفيزانات .

وهكذا أعلن الملك ضريبة على السجائر وعلى القاعد السنيماينة وتنطبق كلها على المستهلكين . وهكذا تتحمل الضريبة جماهير الشعب الكادحة وليس الطبقات الرجعية ، وهذا يتجلى حتى في نسبة الضريبة حيث أنعليه السجائر الصغرى الواسعة الاستهلاك عند فقر الجماهير الكادحة يدفع عنها فرنكات أي ١٧ بالمائة من ثمنها ، بينما لا يدفع على أرقى السجائر إلا ١٠ فرنكات أي ٣ بالمائة من معدل ثمنها . ويقال رسميا أن محصول هذهالضرائب سيبلغ مليارين من الفرنكات ، غير أن الحقيقة أكثر من ذلك بكثير ، ويمكن بواسطة عمليات حسابية تحديد المبلغ الحقيقي بالتقريب وهو يتجاوز ١٢ مليار من الفرنكات أي ١٢٥ مليون درهم (السجائر + السنيما) .

وقد وعدت الدولة بتقديم مليارين فقط للمقاومة يضاف إلى هذا أن الضريبة جرى تقريرها في جو من القوضىولم يحدد لها قانون تحقيق الأمر المذوي سمح لبعض الحبوب البيروقراطية باستغلال قسط منها . وهذا معناه أن الطبقاتالإقطاعية البورجوازية الحاكمة استغلتبشاعر الجماهير المغربية نحو المقاومة

الطبقة الحاكمة استغلت مشاعر الجماهيرخوالمقاومة الفلسطينية لتفرض عليها سياسة تحويل البيروقراطية لتعبيته جيوب البيروقراطية

المفريبكة

١ - تستجود الاختراكات الأميركية علىرئك رساميل البنك الدولي ، هذا ويستجود البنك الدولي بدوره على ٢٥ بالمائة من رأسمالالبنك الوطني للتنمية الاقتصادية ، وأرغم الدولة على التخلي عن ١٢ بالمائة من أسهمها فيه إلى القطاع الخاص ، ويشارك في إدارته عن طريق مدير يعمه مباشرة ، وأهم زبائن البنك الوطني من المخالوات الأجنبية .

١ - النفقات :

مجموع نفقات الدولة دون اعتبار المكاتب التابعة لها أربعة آلاف وستة وستين مليون درهم .
يبلغ منها تسديد الديون ٢٢٥ مليون درهما (بينما تقرض الدولة هذه السنة حسب التقديرات التي عطلتها الفيزانات ٧٠٠ مليون درهم ، وهذا يعني أن الدولة تقرض سنويا أقل من نصف ما تستطيع تسديده سنويا ، والوضع يتفاقم بالطبع) .
وتبلغ نفقات مجموع مؤسسات القمع « تسبيرا » وتجهيزا ما يلي :
- البلاط الملكي والحرس الملكي : ٦٤ مليون درهم .
- وزارة الدولة : (٢) مليونان .
- الدفاع (حسب الرقم المعلن عنه) : ٥٠٠ مليون درهم .
- الداخلية : ٥٠٠ مليون درهم .
والمجموع إذن مليار و ٦٤ مليون درهم أي ٢٥ - بالمائة من مجموع النفقات .

وتكلف السياسة الرامية إلى تثبيتسيطرة كبار الملاكين العقاريين من نفقر ونزع ملكية ملايين الفلاحين الفقراء ما يلي :
- وزارة الفلاحة « التسبير » : ١٨٦ مليون درهم .
- وزارة الفلاحة « التجهيز » : ٢٤٥ مليون درهم .

السود : ١٨٤ مليون درهم .
والمجموع مع بعض النفقات المتنوعة ٨٠٠ مليون درهم أي ٢٥ بالمائة من مجموع الميزانية (ولا تعطى الضريبة الفلاحية ، أي القطاع الذي ييسطرون عليه ويمثل القطاع الرئيسي للإنتاج إلا ٨٠٠ مليون درهم فقط أي عشر ما يعطونه لتأسيسهم عن طريق مشاريع الدولة) .

أما التعليم مثلا فلا يكلف إلا ٦٥٤ مليون درهم فقط منها ٣٠ مليونا فقط للتجهيز و ٦٢٠ مليونا للتسبير ولا يعطى التعليم التقني فرنكا واحدا للتجهيز وهو بذلك على طريق التصفية . وليس هناك أي مشروع لبناء أقسام أخرى هذا فضلا عن رجعية التعليم وانعدام أبواب العمل للتفخرفين .

هذا دون الحديث عن وزارة الإنشاء ومسألة السياحة وبث نفقات بيروقراطية وعسكرية تحت لافتة « التجهيز » . ودون الحديث عن واقع ما يجري في الإدارة الرجعية السفنة من تدبير وتليبس ورشوة الخ ...
٢ - الدخولات :

بلغ مجموع مدخولات الدولة دون اعتبار المكاتب التابعة لها حسب ما ادعوا (أربعة آلاف وخمسة وستون) مليون درهم .
٧٠٠ مليون درهم تمول عن طريق - القروض المختلفة (٢٠ بالمائة من الدخولات) وبالتفصيل ٦٠٠ مليون درهم من القروض الخارجية ، و ١١ مليونا من القرض الاجباري على الاجور ، و ٦٧ مليونا من القروض الخاصة الداخلية .
- ٥٤٤ مليون درهم تؤخذ من الرصيد المخصص حسب الدعاية للتنمية الاقتصادية ، والذي يتم تعليمه بفضلات مختلف المؤسسات الاقتصادية (كشركة التبغ ومكتب الفوسفات وغيرها) . وسيحصل هذا الصندوق في هذه السنة على ١٨٤ مليون درهم فقط ، في الوقت الذي تأخذ منه الدولة لتمويل نفسها ٥٤٤ مليون أي مجموع ما كدسه منذ نشأته والسلام على « التنمية الاقتصادية » .

تغطي الضريبة الفلاحية ٨٠ مليون درهم فقط أي ٢٠ بالمائة من المدخولات بينما تزداد سياسة تدعيم كبار الملاكين ٢٠ بالمائة من النفقات ، وقد حاول بعض التفوقراطيين منذ سنين إصلاح الضريبة الفلاحية للرفع من محصولها ، غير أن كبار الملاكين مارسوا ضغوطهم بكل نجاح لمنع ذلك .

تغطي الضريبة على الاستهلاك التي تتحمل

إعابها الجماهير الفقيرة بالدرجة الأولى ٦٢٩ مليون درهم . وتغطي الضريبة على الختوجات والخدمات ٦٤٠ مليون درهم ومعلوم أن ملكي وسائل الإنتاج لهم الحق في استرجاع هذه الضريبة من جيوب المستهلكين وتكون الضريبة الرئيسية هنا أيضا هي الجماهير الفقيرة . وهكذا يصير مجموع ما تتحمله من الضرائب غير المباشرة قانونيا والمباشرة جدا في الواقع ١٢٦٩ مليون درهم تضاف إليها الضريبة على الاجور والمرتبات وبعض التكاليف فيصير المجموع ١٤٠٠ مليون درهم أي قرابة ٣٥ بالمائة من مجموع الدخائل هذا دون اعتبار أن جميع الضرائب يتحملها الكادحون على كل حال ، إذ يعرف الرأسماليون دائما كيف يجعلون ضرائبهم لغيرهم (٣٥ بالمائة مساهمة في تمويل سياسة التفقر والقمع والتضليل) .

رابعا : خلاصات عامة :

١ - الطبقات الحاكمة بحكم طبيعتها المقارفة وشبه الإقطاعية والكومبرادورية تدبر جهاز الدولة في الاتجاه التالي :
١ - التكال على جهاز الدولة كسبيل إلى تدعيم مصالحها عن طريق تخطيط مشاريع تفوق إمكاناتها الذاتية كالسود والطرق والتجهيزات الحديثة .
ب - فتح الأبواب وتدعيم مصالح الإمبريالية باستمرار .

٢ - أن هذه الطبقات على خـلاف المورجوازية الصناعية الغربية إلى حد ما ترفض أداء تكاليف السياسات وينتج عن ذلك :
١ - الاستدانة الخطيرة مقابل مزيد من التسهيلات للإمبريالية .

ب - استغلال الجماهير الشعبية بشكل فظيع وبوسائل مختلفة أهمها الضرائب غير المباشرة والتبرعات الإجبارية إذا اقتضى الحال (ضريبة إعادة بناء أغادير ، ضريبة « فلسطين »)
التبرعات لضحايا الفيزانات) .

ج - الاغراق في التضخم المالي بحكم جمود الإنتاج وعدم استقراره ، ويؤدي ذلك إلى غلاء المعيشة ومزيد من القروض واخطار التخفيض .

٢ - الإدارة بحكم طبيعتها العسكرية والبيروقراطية السفنة ، وغزيريات البذخ والمهابة والقمع الخ .. تؤدي إلى ما يلي :
١ - عم الشرايع فضلا عن رجعيتهما والافلاس التام في تسير برامج الرجعية بنجاح .
ب - ازدياد الاموال بشكل طغيانلي واختلاسها وتبذيرها .

ومن ثم فإن القانون الرئيسي الذي يحكم جهاز الدولة هذا هو الافلاس المضطرد ، رغم الاستدانة والتضخم المالي المضطرد ، والزيادة في الضرائب باستمرار . وهذا ما يجعل التناقض بين الدولة والجماهير في تفاقم مطرد ، الأمر الذي يدفع الدولة إلى مزيد من الاقتراض القمع والتسلح والتضليل ويجعل بالتالي أزمته المالية تتفاقم . والجماهير أرقها القروض والإمبريالية تتنعم في تقديم القروض للدولة ، ولذا فإن الدولة على أبواب مازق خانق ..

وهذا واقع لا يمكن إصلاحه من الداخل أو الخروج منه بهلوانيات ما وإنما بتدمير جهاز الدولة وركائزه الطبقية والاقتصادية حيث توجد الجذور الحقيقية لأفلاسه ..



رسالة من الطلبة التونسيين في ليون - فرنسا

حول استدعاء البوليس الفرنسي الى دار القنصلية التونسية في ليون

هل تونس بلاد مستقلة أم بلاد ما زالت تحت نير الاستعمار ؟
نحن كنا نظن بأن بلادنا قد استقلت عن الاستعمار الفرنسي في ٢٠ مارس ١٩٥٦ .

كنا نظن بأن لنا قنصلية نرعى مصالح القطر التونسي لا يمكن للشرطة الفرنسية أن تدنس مقرها وتضرب فيه وتضطهد فيه مواطنين تونسيين .

كنا نظن أن كل مواطن تونسي له الحق في الاستقلال السياسي والانساني والتعبير عن رايه في حرية في مقر القنصلية في ليون كاي مواطن يعيش في ظل نظام مستقل .

كنا نظن أن القنصل العام بلون يمثل بلادنا المستقلة ، وأنه قد نسي أسلوبه كالأضهادي كعامل للشرطة الاستعمار ، حينما كان يعمل في خدمة الاستعمار أثناء الثورة التونسية ضد الاستعمار في تونس ، عندما كان كل مناضل دستوري يضرب ويضطهد من الشرطة الاستعمارية المحتلة لبلادنا .

توضيح من لجنة العلاقات الخارجية في الجبهة الشعبية الديمقراطية حول كتابات العفيف الاخضر .

ادلى ناطق باسم لجنة العلاقات الخارجية في الجبهة الشعبية الديمقراطية ، بالبيان التوضيحي التالي :

نظرا للالتباس الذي نشأ لدى البعض من منظمات وانصار الجبهة الديمقراطية في اوربا وخاصة في فرنسا نود لفت الانتباه الى مايلي :

١ - ان الموضوع الذي نشر في مجلة « الحرية » اللبنانية عدد ٥٠٣ بتاريخ ٢٣-٢-١٩٧٠ تحت عنوان « رسالة من عمان » ، يمثل وجهة النظر الشخصية لكاتبه « العفيف الاخضر » ولا يمثل وجهة نظر الجبهة الشعبية الديمقراطية .

٢ - ان البيان الذي وزع بباريس والذي اخرج في ٢١-٢-٧٠ ، والموقع باسم الجبهة الديمقراطية « فرع فرنسا » ليس الا ترجمة للموضوع ذاته الذي سبق ونشرته « الحرية » ، وتمت ترجمته بناء على تصرف فردي غير مبرر من كاتبه ذاته .

٣ - انه بناء على هذا التجاوز ، وينساع على ما ورد في الرسالة والترجمة من مواقف تتعارض مع سياسات الجبهة الديمقراطية قام المكتب السياسي بتوجيه رسالة للعفيف الاخضر كف يده بها عن ممارسة اي نشاط باسم الجبهة الديمقراطية سياسيا كان أم تنظيميا ، ووجهت نسخة من الكتاب ذاته للجنة انصار الجبهة في باريس .

٤ - ان التصريحات والدراسات التي تلتزمها الجبهة وتعتبر من مواقفها هي تلك التي تصدر من احدى هيئات الجبهة الرسمية « اللجنة المركزية - المكتب السياسي - لجنة العلاقات الخارجية » .

٥ - انه سيصدر عن الجبهة بيان سياسي شامل يحدد كافة مواقفها الاممية ويفصل مشروعا لحل المسألة الفلسطينية .

لجنة العلاقات الخارجية الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

الظهر كما هي الحال في تقصّيات اخرى مكلفة برعاية اوضاع العمال في ليون .

ماذا كان رد القنصل ؟

١ - نسي وظيفته كقنصل ، ونسي احترام التونسي ورفض المناقشة وضرب احد الاخوان ثم صعد الى مكتبه كي يستدعي الشرطة الفرنسية ضد مواطنين تونسيين .

٢ - كان عامله « المسمى الجيني » يقول لكل طالب يؤيد هذه المطالب انه مشوش او « فحش » - أي من فتح - له اجر يقضيه من المنظمة الفلسطينية « فتح » ، ويقول في الوقت نفسه ان كل عامل يساعد هذه المطالب ليس مواطنا تونسيا .

٣ - أما الهادي المقدم فقد نسي وظيفته كقنصل عام لبلاد مستقلة ، وتذكر وظيفته كمسؤول تعاون مع الحكم الاستعماري ونادى الشرطة الفرنسية وأمرها بالدخول الى أرض القنصلية ، ودخلت الشرطة مسلحة بمصا الاضطهاد والضرب ، وأمر الهادي المقدم « القنصل العام !!! » بدخول سيارات الشرطة الى ما هو رمزيا وقانونيا أرضا تونسية « أي الى القنصلية » . فدخلت السيارات واحتلتها فعليا واعتقلت الشرطة عددا من الطلاب والعمال اللذين في نهج ملاب ، وضربهم بوحشية وخاصة اخ عامل وأخ طالب ، وذلك بأمر من الهادي المقدم عميل الشرطة الاستعمارية الذي شوه استقلال بلاده .

هل تونس بلاد مستقلة أم انها ما تزال تحت وطأة الاستعمار ؟ هل يرضيكم هذا الوضع ؟

لنطالب بحقوقنا في القنصلية .

لنطالب بحقنا بقنصل يقوم بدوره كممثل لمواطني من بلاد مستقلة ، ولا يكون عميلا لشرطة خارجية .

هل قنصل كهذا يضمن لنا حقوقنا في أرض الهجرة ، ويساعدنا على حل مشاكلنا الصعبة ؟

مضافا الى ذلك هناك احاديث يتبادلها العمال والمطال التونسيون في ليون عن اخفاء عامل تونسي عرف بمواقفه الوطنية ، وجرائه في مواجهة القنصل العام لتونس في ليون . ويقول العمال والمطال ان عملاء القنصلية قد اغتطفوا العامل المذكور واغاثوه بعد تنصيبه بوحشية . وقد فُشّ المال والطلاب بحثا في كل ليون عن رفيقهم المفقود .

ومن الاجراءات القمعية التي ينفذها القنصل الهادي المقدم اقفال مقر الرابطة التونسية ليحول دون اجتماع الطلبة والعمال ويمنع إمكانية لقاءهم .

وفضلا عن ذلك ، وجهت تهديدات لعدد من العمال والطلاب بأن مصرهم سيكون كصير زيهلهم المختفي ، وعلى الاثر اتخذ العمال والطلاب احتياطاتهم لحماية زملائهم المهديين في تونس ■■

مواقف صريحة حول القضية الفلسطينية

تخبرها مؤتمر جمعية الطلبة العراقيين في المملكة المتحدة

هو المهمة الاولى للشعب الفلسطيني المهمل بحركة المقاومة الفلسطينية الباسلة ، واحد المهام الكبرى للحركة التحررية في المنطقة العربية . ان الفاء الكيان الصهيوني ، كما اعلنته حركة المقاومة ، يعني الفاء الجواز العسكري وجميع المؤسسات الصهيونية في فلسطين ، واقامة نظام ديمقراطي يتبع فيه كافة سكان القطر بحقوقهم الثقافية والتعليمية بشكل متساو .

٢ - وان تنفيذ هذا الهدف لا يمكنه ان يتم الا عبر حرب التحرير الشعبية الطويلة

الابد ، وأن أي « حل سلمي » اخر كالقرار البريطاني التخذ من قبل مجلس الامن بعد دعوان حزيران ١٩٦٧ هو تكريس للشعوان وتثبيت لاسرائيل واعتراف بها كما تأسست بشيئة الاستعمار والصهيونية عام ١٩٤٨ ، وتصفيه لقضية فلسطين وطن لشعبها من الخلف .

وقد جرى تعديل دستور الجمعية أيضا باضافة عبارة نص على الالتزام ب « تأييد كفاح الشعب الفلسطيني المسلح من اجل ازالة الكيان الصهيوني واقامة دولة فلسطين الديمقراطية » كما قرر المؤتمر توسيع جمع التبرعات للعمل الفدائي الفلسطيني .

وتضمنت قرارات المؤتمر الاخرى المطالبة بتأميم المصالح البترولية الاستعمارية ، واستنكار اعمال الارهاب ضد القوى الطلابية والتقدمية عموما .

٢ - ولذلك فان ازالة الكيان الصهيوني

تتمتات

تتمتة - الحركة النقابية بين دورها التاريخي وواقعها الراهن

الجاني ، وتوسيع وتعميم التعليم المهني ، وتخفيض الاضطر والالزام المدرسية ، وحماية العمال ! وهذه الظاهرة تبين بجلالة مدى انخفاض الوعي النقابي والطبقي لدى اكثريه القيادات النقابية من جهة ، وتواطؤ بعضهم مع ارباب العمل ضد مصالح العمال وحقوقهم من جهة اخرى .

ان النضال من اجل تحقيق وحدة الطبقة العاملة هو قضية اساسية لا خلاف على اهميتها من اجل دفع الحركة النقابية خطوات واسعة الى امام . ولكن المهم في الامر هو كيفية تحقيق هذه الوحدة لتكون فعلا ووحدة حقيقية وليس شعارا فارغ المحتوى .

وقد وازيت النقابات اليسارية المضمة الى الاتحاد الوطني طوال سنوات على القادة بهذا الشعار واعتبرت ان مجرد النقاء جيبه الاتحادات النقابية في ظل تجمع موحّد كالاتحاد النقابي العام هو انتصار لنضال الطبقة العاملة وتجنب حقيقي لشعار الوحدة النقابية .

ولكن الواقع هو غير ذلك . فالوحدة النقابية الحقيقية لا يحققها لقاء أو اندماج على صعيد قوتي فيها بين القيادات النقابية التقليدية المهمة بغالبيتها بانها قيادات انتهازية وكثيرا ما اشتركت في المحاولات المستمرة لاجهاض نضالات العمال وساموت على مصالحهم وققوقهم وانسبت بالتذبذب والتعاقب مع ارباب العمل والوقوف تحت نفوذ السلطات والقوى السياسية التقليدية الداخلية والخارجية . وقد برهنت هذه القيادات بمختلف مواقفها واشكال ممارساتها ان مصالحها ترتبط بمصالح الطبقة الحاكمة اكثر من ارتباطها بمصالح الطبقة العاملة . لذلك فان من اولي مهمات القواعد العمالية والقيادات الحقيقية المرتبطة بها العمل على فضح القيادات النقابية الانتهازية والعمل على الاطاحة بها واستبدالها بقيادات موقوفة ومجربة تعبر فعلا عن مصالح

بين وحدة القواعد وبين وحدة القيادات !

وفي شهر نيسان الفالنت اعلنت جيبه الاتحادات النقابية بما فيها الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين انضمامها الى الاتحاد العمالي العام . وقد سبقت هذه الخطوة مفاوضات طويلة بين الاتحادات المعبية . وقد اعتبر الاتحاد الوطني في البيان الذي اذاعه بمناسبة ذكرى اول ايار هذا العمل بأنه « خطوة مهمة في طريق تعزيز الوحدة النقابية جاءت نتيجة للنضالات المشتركة العديدة التي خاضتها الطبقة العاملة وحركتها النقابية من اجل المطالب العامة المتفق عليها في برنامج مطلبي » . وتتلخص هذه المطالب بما يلي :

تخفيض اجارات السكن ٢٥ بالمائة ، وبناء المساكن الشعبية ، واعادة النظر في السياسة الضريبية ، واعتماد ضريبة الدخل التصاعمية على الارباح ، ورفع نسبة الاعفاءات على اجور العمال ، والغاء المادة ٥٠ من قانون العمل اللبناني ، وتحقيق التعليم الابتدائي

قائمة التبرعات للجمعية الشعبية الديمقراطية

وردت خلال الاسابيع الماضية التبرعات التالية للجبهة الشعبية الديمقراطية ونلصك بواسطة « الحرية » :

٤٨٠ مارك من الطلاب العرب في مدينة فرانكفورت - ألمانيا الغربية .
١٠٠ جنيه استرليني من انصار الجبهة في اسرائيل .
٩٥٠ فرنك فرنسي من انصار الجبهة في فرنسا .
٢٠٠ فرنك فرنسي من انصار الجبهة في بوردو - فرنسا .
١١٥ ليرة لبنانية من طلاب مدرسة البسطة الرسمية الاولى للصبيان .
١٦٢٨ مارك من الطلاب والعمال العرب في منطقة شونتاجرت - ألمانيا الغربية .
١٠١٠٢ دولار اميركي من انصار الجبهة في مدينة برشلونة - اسبانيا .
٣٦٠ دولار اميركي من انصار الجبهة في المغرب .
١٦١٧ دولار اميركي من انصار الجبهة في بروكسل - بلجيكا .
٤٠٠ مارك من انصار الجبهة في خاتوفر - ألمانيا الغربية .
١١٠٠٠ فرنك بلجيكي من العمال والطلاب العرب في بروكسل - بلجيكا - عن اذار .
١٥٠٠ فرنك بلجيكي من العمال العرب في واترسكي - بلجيكا - عن اذار .
١٨٠٠ فرنك بلجيكي من الاخوة العرب في لوموباشي - الكونغو - عن شباط .
١٩٦٠ فرنك بلجيكي من انصار الجبهة في بلجيكا « الرياني - عن شباط »
٤٦٥ دولار كندي من اطفال الجالية العربية في مدينة لندن - كندا - لاطفال الجبهة الديمقراطية
٥٢ جنيه استرليني من انصار الثورة الفلسطينية في جامعة ادنبره - بريطانيا .
١٠٠ دولار اميركي من انصار الجبهة في اقتره - تركيا .
١٢٠ دولار اميركي من انصار الجبهة في اوهايو - الولايات المتحدة الاميركية .
٣٩١ دولار اميركي من انصار الجبهة في المغرب .
٣٠٣٩٥ ليرة لبنانية من انصار الجبهة في ألمانيا الغربية .
٤٦٠٩٧ دولار اميركي من انصار الجبهة في بروكسل - بلجيكا .
٨٥٠ مارك من انصار الجبهة في ألمانيا .
١٨٠ مارك ألماني من انصار الجبهة في ألمانيا .
٨٠٠ مارك من الشباب الفلسطيني في مدينة اكرينغلد في ألمانيا الغربية .

العمال وتجسد مطالبهم وتطلعاتهم على الصعيدين السياسي والاجتماعي .

وعلى ذلك فان الخطوات الجديدة التي تمت على صعيد اندماج الاتحادات النقابية في مؤسسة واحدة هي الاتحاد العمالي العام لا تعبر في الواقع عن قيام وحدة نقابية بكل ما في هذه الكلمة من معنى . ذلك ان ثمة حوة عميقة بين معظم القيادات النقابية وجهامير العمال في القواعد لا يمكن ردمها الا بالنضال من اجل اسقاط هذه القيادات . وعندما يتم ذلك تكون الوحدة النقابية الحقيقية قد برزت فعلا الى الوجود .

وليس بدون مغزى ازاء هذا الواقع الالم الذي يسود الطبقة العاملة ان نسبة كبيرة من العمال والمستخدمين تعرض عن الانضمام الى صفوف النقابات . وفي حين يبلغ عدد العمال والمستخدمين في لبنان ٢٠٠ ألف ، نجد ان عدد المتضمن منهم الى النقابات لا يزيد عن الـ ٤٠ ألفا !

ان الحركة النقابية والعمالية في لبنان هي

تتمتة - كلمة محمود سويد

المقاومة الى قواعد عمل وتنظيم تمكثها من ملء الفراغ الذي احنته غياب السلطة اللبنانية عن الخيمات ، بسطة ثورية ، وحماية حرية الحركة في الجنوب .

ثالثا : مؤامرات تصفية المقاومة والحل السلمي :

ان تجربة السنة المنصرمة من احداث نيسان الماضي تؤكد استحالة تصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان ، الا في اطار تنفيذ خطة تصفية شاملة تتناول المواقع الاساسية للمقاومة في المجال العربي الواحد .

ولقد اثبتت مظاهرات الاردن المنهجية التي حالت دون ان يطا بمعوت الاستعمار الاميركي سيسكو ارضي عمان الثورة ، اثبتت ان سلطة المقاومة الثورية تستطيع ان تحسم الامر لصالحها متى شات . ولكن هذا الانتصار لا يلغي تساؤلا ينبغي ان تطرحه الثورة الفلسطينية وحلفاؤها :

هل الواجهة المباشرة ، هي الشكل الموحد الذي تطا الى اليه القوى المعادية لتصفية المقاومة ؟ . اليس تجييد المقاومة ، وتعطيل نموها ، واشغالها بعمار جانبية ، وتجريدها من حلقائها ، ليس كل هذا تصفية بطيئة لا يقل خطرها ، عن عملية الصدام المباشر ؟ .

واذا كانت معظم الانظمة العربية متحالكة على استعداد تنفيذ قرار مجلس الامن فياذا على المقاومة ومعها الحركة الجماهيرية العربية لجبهة ساحة الصف ؟

ان الجواب يبقى رهن تشكيل جبهات فلسطينية - عربية تعمل ، بالإضافة الى توفير حياة للمقاومة ، على انهاء القوى المتقدمة ، الكفيلة وحدها بنوفر الحماية الكاملة .

رابعا : اوضاع اليسار ودوره :

لقد قسمت احداث نيسان الماضي والاحداث التي امتدت على طول السنة المنصرمة اليسار اللبناني الى يسارين ، حليف برنامج العد الاذني ، يحط رحاله في رحاب الحل السلمي متى هلت بشائره ، وحليف برنامج العد الاقصي ، الذي لم يتصلب عوده ، ويحتاج في

انعكاس للحياة السياسية فيه بما يكتنفها من فوضى وفساد وخلافات ومصالح متضاربة وتبعية للامبريالية . فقد خضع النشاط النقابي في لبنان نتيجة غياب القيادات الحقيقية الموقوفة الى ذات المؤثرات التي تخضع لها الحياة السياسية اللبنانية التقليدية . فمعظم القادة النقابيين يدور في تلك نفوذ الطبقة الرأسمالية وفصائل النظام الراهن بما يمثله من قوى الاقطاع السياسي والطائفية والتفوذ الامبريالي .

ان الطبقة العاملة اللبنانية بطلانها الواعية مدعوة الى القيام بنضال كبير من اجل تصحيح اوضاع مؤسساتها النقابية وتطهيرها من القيادات الانتهازية التي تسيطر عليها وتحقيق هذه المهمة هو الوسيلة التي تمكن الحركة العمالية من ان تسير مجددا في الطريق المؤدي الى تسننها دورها التاريخي في النضال الوطني السياسي والاجتماعي .

مخاض نمو ، الى حركة المقاومة ، بقدر ما تحتاج هي اليه في معركة النفس الطويل ..

ولقد ادى هذا الهزال الى التحاق اليسار اللبناني بحركة المقاومة ، التحاق يسجنه في اطار ردود الفعل ، ودون مستوى المبادرة النقابية الجماهيرية . فساعد ذلك انتهاء المقاومة لطلب مساندة قوى تقليدية وامتداداتها في الاحياء على شكل قبضات عنق وناشئين .

ونتيجة لذلك استطاعت الاطر السياسية التقليدية ان تفلت من مازتها ، وأن تستمر في تايده دورها الزيف ، مما يهدد برنامج مكاسب حركة المقاومة ، وبالتقليل من الفرص التي يتيحها للحركة التقدمية اللبنانية ، دخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان .

ولا يعني هذا باي حال الحد من مساندة المقاومة وحرية حركتها ، وانما يستدعي مطالبتها بنطق في التحالفات تبليه لصالحها هي اولا ، ومصالح القوى الحليفة ، بقدر ما يحفز اليسار اللبناني والمقاومة معا للعمل في سبيل :

اولا : تنفيذ خطة دفاع وتحصين في جنوب لبنان تقوم على مساهمة لبنانية واسعة ، في تشكيل وحدات دفاع شعبية تدرّبها المقاومة وتبدها بالسلاح ، وتوفر لها في حالات الهجوم الاسرائيلي ، مساندة فعالة ، كما تقدم على تحصين واسع يشارك فيه اللبنانيون بالتنسوع والتبرع .

ثانيا : اعتماد قوى لبنانية تقدمية في الرد على اعتداءات السلطة ، بدل الاعتماد على الزعامات القديمة والناشئة التي تعكس قوة ومناعة من عطف المقاومة عليها .

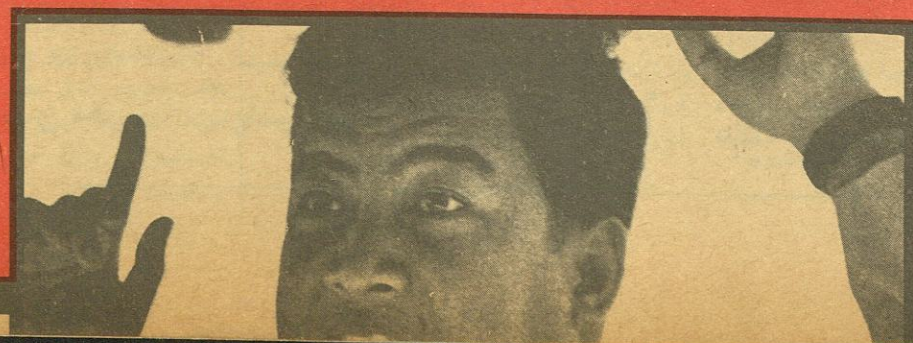
ثالثا : المشاركة الفعالة الواضحة في صب الجاهير الوطنية المؤيدة للمقاومة في لجان شعبية او اشكال اخرى ، تنبع الربط بين الحركة الوطنية والمارك الديمقراطية والاجتماعية .

ايها الرفاق ان نتائج تجربة تاريخية لا تستخلص في خطاب أو مقال فقط ، ولكنها تبني لينة لبننة ، في العمل اليومي ، لتشكل بجمعها العملية الثورية المستمرة ■■

إذا يترك النظام المصري رهائن على أمريكا



كمبوديا.. فيتنام.. اللاوس
جبهة واحدة.. أو مقبرة للأميركيين



في المكتبات
الطبعة الثانية

حول أزمة
حركة المقاومة الفلسطينية
"تحليل وتوقعات"
قدم له: نايف حواتمة

هذا الكتاب:

لقد شكلت حركة المقاومة الفلسطينية، بعد هزيمة حزيران، النقطة الحسنة في الواقع العربي ولكن اقتصرها على المواجهة العسكرية للهزيمة، أوتعها في مآزق تاريخي، إذ بقيت ضمن إطار فهم البورجوازية الصغيرة للهزيمة، دون أن تتعرض بالنقد والتحليل للمقدمات السياسية والطبقية التي أنتجت هذه الهزائم على امتداد تاريخ القضية الفلسطينية. وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً على الهزيمة، وعلى نهوض المقاومة الفلسطينية، بات ضرورياً أن نقف كافة العناصر الثورية في حركة المقاومة، الوطن العربي، والحركة التقدمية والتحريرية في العالم، أمام أوضاع العمل الفلسطيني المسلح، لنبارس وبصوت مسموع سلسلة متصلة من المراجعات النقدية لواقع المقاومة وأزماتها الكونية «الذاتية والموضوعية» لدفعها على طريق حل أزمتها، لتتحول إلى ظاهرة مسلحة جماهيرية.

صدرت الطبعة الثانية

حركة المقاومة الفلسطينية
في واقعها الراهن



«دراسة
نقدية»
قدم له:
نايف حواتمة

هذا الكتاب:

تشكل مجموعة الوثائق التي تقدمت بها الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى المجلس الوطني السادس الذي انعقد في القاهرة، أيلول «سبتمبر» ١٩٦٩، دراسة نقدية لأوضاع حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وظروفها. تعتمد هذه الدراسة التحليل المأموس للوقائع القائمة في صفوف حركة المقاومة عبر مراجعة نقدية صارمة، وبذات الوقت تطرح البرنامج الأكثر تقدماً وتقديمه مما هو قائم، البرنامج الذي يشق طريقاً جديداً للمقاومة يعتمد على الذات والجماهير بأقصى وطني جذري يقود المقاومة على طريق الانتقال من الحرب الدفاعية المحدودة إلى حرب البؤر الثورية المنتقلة إلى حرب العصابات، ويدفع بالنقطة للأخذ ببرنامج حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، للاحاق الهزيمة الكاملة بالصهيونية والامبريالية والرجعية.

«الناشر»

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

لماذا!

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين
(حركة القوميين العرب من لحشية إلى الاشتراكية)

«تحليل ونقد»

قدم له
محسن إبراهيم

في
المكتبات

□ ماذا مثل نشوء حركة القوميين العرب في مطلع الخمسينات، وما هي حقيقة «الدور التاريخي» الذي استطاعت الحركة تأديته فعلياً على امتداد خمسة عشر عاماً؟

□ كيف يحل الفريق الماركسي اللبناني الخارج من الحركة في لبنان تجربته السياسية السابقة وماضيه الحزبي؟

□ لماذا كان تأسيس منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ وما هو تحليلها الطبقي السياسي للوضع اللبناني؟ وكيف تفهم المنظمة موضوع «بناء حزب ماركسي لبناني ثوري جديد في لبنان»؟ ...

□ هذا الكتاب يمثل محاولة للإجابة على تلك الأسئلة. وبه تحقق المنظمة خطوتها الأولى على طريق جهد نظري متصل.

دار الطباعة: بيروت